

## الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي

إبراهيم عبد الحليم عبادة\*، ميساء منير ملحم\*

### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن، وذلك بقياس أثره على الادخار والاستثمار وعلى البطالة والتضخم والناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2001-2016، وقد تم الاعتماد على تحليل الانحدار لقياس هذا الأثر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل في البنك العربي الإسلامي على كل من التضخم والناتج المحلي الإجمالي والبطالة، بينما يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لتمويل البنك الإسلامي الأردني لقطاعي التجارة العامة والإنشاءات وقطاع الإسكان على التضخم، كما لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على البطالة وعلى الناتج المحلي الإجمالي، كما نتج عن الدراسة أن الجزء الأكبر من التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية، موجه للإنشاءات وقطاع الإسكان يليه قطاع التجارة العامة، كما أن نسبة الموارد الخارجية إلى إجمالي الموارد، شكّلت النسبة الأكبر مقارنة بالموارد الداخلية إلى إجمالي الموارد. وكان من أهم التوصيات ضرورة قيام المصارف الإسلامية الأردنية بمنح التمويلات للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوجيه الموارد للاستثمارات في مشروعات حقيقية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة من التمويل المصرفي الإسلامي.

**الكلمات الدالة:** التمويل الإسلامي، الاستثمار، المصارف الإسلامية، التضخم، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي.

### المقدمة

يعد التمويل أحد أهم معالم الحياة الاقتصادية في أي زمان ومكان، ذلك أن أي مشروع اقتصادي بحاجة للتمويل، سواء من مصادر ذاتية أو خارجية حتى يتمكن من الظهور أو الاستمرار، لأنه المحرك لأي منشأة؛ إذ تقدم من التمويل الأجور للعاملين والتكاليف بشقيها، الثابتة والمتغيرة والدعاية والإعلان وغير ذلك. كما أن وظيفة إدارة التمويل\* من أهم المواقع داخل أي مؤسسة مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، ويعد قرار التمويل من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها أي مؤسسة مالية؛ فالتمويل عنصر محدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والملائمة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف لاختيار أفضلها، واستخدامها استخداماً أمثل وتحقيق أكبر عائد بأقل مخاطرة ممكنة.

وتقوم البنوك الإسلامية إلى جانب مؤسسات التمويل الأخرى، بتقديم هذا النوع من التمويل من خلال العقود التمويلية المختلفة، وقد نجحت البنوك في جانب تلقي الأموال من خلال عقد المضاربة، وقامت فيما بعد بالتوظيف بصيغ مختلفة من أبرزها، المرابحة المصرفية والإجارة المنتهية بالتملك، والقطاع المصرفي الإسلامي في الأردن؛ لا يخرج عن هذا الأمر ضمن القوانين والأنظمة السائدة في البلاد، ومثلت هذه العقود من حيث النظام؛ منظومة متكاملة في الجهاز المصرفي الإسلامي، تخدم فئات المجتمع المختلفة وتؤثر على قطاعات الاقتصاد المختلفة.

وتتناول هذه الدراسة أحد المواضيع المهمة والتمثلة في التعرف على أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛ فالتمويل الإسلامي أصبح يفرض نفسه في أنحاء العالم، بديلاً موازياً للتمويل التقليدي، وأصبح نمو حجمه بهذا الشكل، ظاهرة تستحق الدراسة للوقوف على العوامل التي تقف وراء هذا النمو من جهة، ومن جهة أخرى دراسة آثاره في المجتمعات التي ينتمي لها.

### مشكلة الدراسة وفرضياتها

\* كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك. تاريخ استلام البحث 2018/11/28، وتاريخ قبوله 2019/5/9.

\*\* الإدارة المسئولة عن اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة بأقل تكلفة، واستخدامها بكفاءة بما يضمن تحقيق أهداف المنشأة

يعد التمويل من أهم الأنشطة التي تضطلع بها المصارف الإسلامية، فهو المحدد الرئيس لأرباحها ونجاحها، من جهة وهو الذي يسهم في التأثير في الاقتصاد الكلي من جهة أخرى، وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس الآتي: ما أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الادخار والاستثمار والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن؟ ويتفرع منه الأسئلة:

1. ما هو التمويل المصرفي الإسلامي معناه، خصائصه؟
2. ما واقع التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن؟
3. ما أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن في زيادة الاستثمار والادخار؟
4. ما أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن في التخفيف من التضخم والبطالة؟
5. ما أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن على الناتج المحلي الإجمالي؟

#### فرضيات الدراسة

1. الفرضية الأولى: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند  $(\alpha=0.05)$  للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على التضخم.
2. الفرضية الثانية: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند  $(\alpha=0.05)$  للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
3. الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند  $(\alpha=0.05)$  للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على البطالة.
4. الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند  $(\alpha=0.05)$  للتمويل في البنك العربي الإسلامي على التضخم.
5. الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند  $(\alpha=0.05)$  للتمويل في البنك العربي الإسلامي الدولي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.
6. الفرضية السادسة: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند  $(\alpha=0.05)$  للتمويل في البنك العربي الإسلامي الدولي على البطالة.

#### أهداف الدراسة

وتسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. بيان واقع الاقتصاد الأردني والتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن.
2. بيان تأثير التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن على الادخار والاستثمار.
3. بيان تأثير التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن على التضخم.
4. بيان دور التمويل المصرفي الإسلامي في القضاء على البطالة.
5. التعرف على دور التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن في التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي.

#### حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة، على بيان الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن على الاستثمار والادخار، وعلى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الناتج المحلي الإجمالي، التضخم والبطالة.

#### عينة الدراسة

المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وتحديداً البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وذلك في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2016. وهما أقدم مصرفين إسلاميين في الأردن فقد تم اختيارهما لتوافر البيانات خلال فترة الدراسة وتم استثناء بنك الصفاة الإسلامي وبنك الراجحي لحدائتهما، وعدم كفاية البيانات الصادرة عنهما؛ فقد بدأ عملهما في عام 2010 و2011 على التوالي.

#### منهجية الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي لوصف البيانات المرتبطة بهدف الدراسة، والاعتماد على المراجع والمجلات العلمية والدوريات العربية والأجنبية المتخصصة، والدراسات ذات الصلة بالموضوع، لتغطية الجانب النظري من البحث. كما تم جمع البيانات حول موضوع الدراسة من التقارير المالية السنوية للمصارف الإسلامية، وكذلك تقارير البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن، وعلى الدراسات السابقة في استقراء ووصف بعض المتغيرات موضوع الدراسة.

وستعتمد الدراسة أيضاً؛ المنهج الكمي القياسي، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج المتعلقة بالعوامل القابلة للقياس، التي تؤثر في قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام السلاسل الزمنية، حيث تم اختبار الفرضيات؛ باستخدام تحليل الانحدار البسيط والمتعدد من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS)، لاختبار صلاحية نموذج الدراسة ومعنوية تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

#### الدراسات السابقة

توصل الباحثان بحسب اطلاعهما إلى الدراسات الآتية:

#### 1. دراسة Al-Fawwaz وآخرون (2015م)<sup>1</sup> بعنوان:

The Impact of Islamic Finance on Some Macro Economic Variables (A case study of Jordan Islamic Bank)

تهدف هذه الدراسة، إلى توضيح أثر التمويل الإسلامي في البنك الإسلامي الأردني على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة من 2001 إلى 2011، وقد استخدمت طريقة الانحدار لاختبار الفرضيات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية للتمويل المصرفي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الاستثمارات المحلية وعلى النمو الاقتصادي، كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي ومعدل التضخم، وهذا يعني أن التمويل الإسلامي يعزز إنتاج السلع والخدمات في المجال الاقتصادي، مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الأسعار العام. وأخيراً، توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بدور التمويل الإسلامي، واشتقاق أدوات مالية إسلامية جديدة، وتعزيز دراسة الهندسة المالية الإسلامية في المعاهد والكليات في الجامعات.

2. دراسة البريشي (2011م)<sup>2</sup> بعنوان: "المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية"، تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن ماهية المصارف الإسلامية، وأهم الأدوار التي تقوم بها في مجال التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، وتحاول وضع تقييم موجز للأداء المصرفي لهذه المصارف من خلال الأهداف التي حددتها، كما تبرز بعضاً من المعوقات التي تعترض طريق نموها وتقدمها، وتحول دون تحسين عملها الإداري والميداني، وقد توصلت الدراسة، إلى أن رسالة المصرف الإسلامي تكمن في إيجاد البديل عن البنوك الربوية، حيث أن لها دوراً مهماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما لديها من إمكانات تمويلية وبما تستقطبه من قاعدة جماهيرية من العملاء، وقد أوصت الدراسة بعدم التركيز على المراجعة في عمليات البنوك الإسلامية التمويلية وأنشطته الاستثمارية، وتفعيل الأدوات والصيغ الاستثمارية والتمويلية الأخرى.

3. دراسة الرفيق (2008م)<sup>3</sup> بعنوان: "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، دراسة تحليلية قياسية"، تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، حيث أظهرت الدراسة أن هناك العديد من مصادر التمويل بشكل عام، وشكل التمويل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، حيث تمكنت تلك المصارف من المساهمة في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية.

4. دراسة المشهراوي (2003م)<sup>4</sup> بعنوان: "دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية على البنوك الإسلامية في فلسطين"، هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة وتقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في القيام بتمويل التنمية الاقتصادية، وذلك خلال الفترة الزمنية (1996-2002)، باعتبار أن البنوك الإسلامية ظاهراً مصرفية جديدة في العمل المصرفي في فلسطين، ولقد هدفت الدراسة؛ إلى التعرف على حقيقة دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، في المساهمة في التنمية الاقتصادية في فلسطين، والتعرف على حجم الموجودات للمصارف الإسلامية في فلسطين ومن ثم التعرف على حجم توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والوزن النسبي لهذه التوظيفات، وما مدى مساهمة المصارف الإسلامية في فلسطين في التنمية الاقتصادية. وكذلك نصحت هذه الدراسة بضرورة العمل على تمويل القطاع الصناعي والزراعي، وتعزيز ثقة الجمهور بالمصارف الإسلامية. وأوصت الدراسة سلطة النقد بالعمل على تشجيع المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين وضرورة المراقبة عليها.

5. دراسة العقول (1993م)<sup>5</sup> بعنوان: "دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الإسلامي في الاقتصاد الأردني"، هدفت هذه الدراسة؛ إلى بيان أثر البنك الإسلامي على الاقتصاد الأردني للفترة (1980-1992)، من خلال قياس أثر التسهيلات

الاثتمانية على مستوى الاقتصاد ككل، وعلى المستوى القطاعي كل على حده باستخدام نموذج قياسي من معادلة واحدة، وقد تمت مقارنة أثر البنك الإسلامي مع ما تحدثه البنوك التجارية من أثر على الاقتصاد المحلي، وقد بينت الدراسة إيجابية تأثير البنك الإسلامي الأردني على الاقتصاد المحلي.

### المبحث الأول: التمويل المصرفي: مفهومه وأنواعه وخصائصه

#### المطلب الأول: التمويل التقليدي: مفهومه وخصائصه

يسهم التمويل بدور رئيس في تحريك عجلة الاقتصاد، فما من نشاط اقتصادي إلا ويحتاج إلى التمويل، ولقد أصبح مصطلح التمويل من المصطلحات الرئيسية في عالم الاقتصاد والمال. وقد تطور مفهوم التمويل وظهر كعلم منفصل عن الاقتصاد في بداية القرن العشرين، ففي الأربعينات زاد اهتمام المؤسسات بكيفية استخدام الأموال استخداماً أمثل، وذلك عن طريق استعمال التحليل المالي وأساليب التخطيط المالي والرقابة ودراسة التدفقات، وفي الخمسينات زاد الاهتمام بقرارات الاستثمار طويل الأجل وتوفير الأموال اللازمة للتوسع، وفي الستينات شهدت اهتماماً كبيراً بدراسة تكلفة رأس المال نتيجة الأعمال الرائدة في التجارة، فهذه التغيرات الهائلة أدت إلى الاهتمام الكبير بالتمويل.

ويُعرّف التمويل التقليدي بأنه: مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها؛ فالتمويل قد يكون قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل<sup>6</sup>، وهنا ركز التعريف على الأعمال والتصرفات والمشروعات التي يقوم بها الأفراد، للحصول على الأموال اللازمة للقيام بالالتزامات المستحقة، وتحقيق التوازن<sup>7</sup>.

كما أن كلمة تمويل تأتي لتوضح مسألة انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها، وتتم العملية من خلال مجموعة من الوسطاء الماليين، سواءً كان ذلك في شكل مصارف أو شركات تأمين أو صناديق ادخار أو أسواق المال إلى غير ذلك<sup>8</sup>، وهنا ركز التعريف على جوهر عملية التمويل، وهو تحويل رؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز المالي ولكن من خلال الوسطاء الماليين.

وفي ظل الاقتصاد الحديث؛ فإن كل شخص يستخدم أحد مفاهيم التمويل بصورة أو أخرى، فردي أو مؤسسي، أو حكومي؛ فعلم التمويل هو علم واسع وديناميكي وفي حالة تطور دائم<sup>9</sup>.

**ومن الآثار السلبية للتمويل التقليدي:** أنه يؤدي إلى تركّز الثروة؛ فالأموال في ظل هذه العلاقة العقدية، تسير باتجاه الوحدات التي تكسب دائماً؛ فالتمويل التقليدي يؤدي إلى تمركز الملكية على خلاف التمويل الإسلامي الذي يسعى لتوسيع قاعدة الملكية، كما يسهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج<sup>10</sup>، وهي التكاليف التي يدفعها المستثمر للموّل الوسيط، وينقل عبئها للمستهلكين عبر الأسعار؛ فهذا يعني أن آلية التمويل التقليدي مصدر رئيس من مصادر التضخم. إن التمويل التقليدي يرحّل كل مخاطر النشاط الاقتصادي إلى فئة من المستثمرين، بعد أن يحتاط لمخاطرة الإقراض بالضمانات الكافية، ولأجل ذلك؛ فالنشاط الاقتصادي يكون رهين حالة النفاؤل أو التشاؤم التي تسيطر على المنظمين، وهو أمر تسبّب في الدورات الاقتصادية في أحيان كثيرة. ولو اشترك جميع الأطراف في تحمّل مخاطرة النشاط الاقتصادي كما في المشاركة والمضاربة؛ فإن ذلك يؤدي إلى تحقّق الحوافز الملائمة للاستثمار، وهذا ما جعل المدرسة الألمانية تميّز بين رأس المال الخامل (الربوي) ورأس المال النشط. إن الكفاءة الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية تستدعي وجود هذا النوع من رأس المال *Venture Capital* الذي يتحمّل المخاطرة<sup>11</sup>، وما سبق من آثار إيجابية يظهر من خلال تطبيق المصرفية الإسلامية وفي الصيغ الأكثر مخاطرة والأجدى نفعاً للمجتمع، كالمشاركة والمضاربة، واقع التمويل المصرفي الإسلامي اليوم بخلاف ذلك وفق التقارير الصادرة عن تلك المصارف<sup>12</sup>، وقد أثبتت الكثير من الدراسات هذا الواقع الذي يشير إلى غلبة منتجات البيوع والمداينات؛ لما يعتقد البعض من كونها عالية المخاطرة، حيث تتطلب وجود شريك يلتزم بالقيم الأخلاقية مثل الأمانة والصدق، وكفاءة فنيه في إدارة المشروعات، وغيرها من المبررات<sup>13</sup>.

كما أن التمويل التقليدي يُمثّل عقبة أمام الاستثمار الحقيقي، والمنظم كما أكد على ذلك "كينز" الذي يُفاضل بين تكلفة التمويل ممثلة في سعر الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار أو الربح الذي يتوقّع الحصول عليه من العملية الاستثمارية، وعندما لا يكون الفرق بين الكفاءة الحدية للاستثمار وسعر الفائدة كافياً لإقناع المنظم؛ فإنه لن يستثمر في المشروع، وهذا يعني أن الفائدة أصبحت قيلاً مؤسسياً مسبقاً على الاستثمار الحقيقي والطاقة الإنتاجية التي ترتفع به. والتمويل التقليدي ينتقل باتجاه الوحدات المليئة التي تستطيع تقديم الضمانات المالية الكافية، أما المستثمر الذي لا يستطيع تقديم هذه الضمانات؛ فلن يحصل على التمويل المطلوب ولو كان كفوّاً، وهذا يعني أن التمويل التقليدي يسيء تخصيص السيولة. كما أن التمويل التقليدي يميل إلى

التمويل قصير الأجل، وهذا يعني أن فرص الاستثمار الحقيقي طويل الأجل، لا تنافس التوظيفات والتمويلات التجارية القصيرة، والتمويل التقليدي يفتقر إلى الكفاءة الاقتصادية، لأنه لا يتضمن آلية لإعادة توجيه الموارد المالية إلى الاستخدامات الأكثر جدوى اقتصادياً واجتماعياً<sup>14</sup>.

وقد تواجه المصارف الإسلامية كثيراً من آثار التمويل التقليدي، بسبب انحرافها عن التنظير الذي صدر عن الرواد الأوائل، وصدر عن أنظمتها الداخلية ودياناتها المعلنة، واتجهت باتجاه الصيغ غير المخاطرة كالمرايحات؛ حيث ينحاز التمويل فيها للأكثر ملاءة والأكثر قدرة على السداد دون كثير نظر إلى جدوى المشروع أو كفاءته ولا العائد المتوقع منه على المجتمع، وبهذا فإن التمويل المصرفي الإسلامي في الواقع قد يكون عائقاً أمام الممولين الذين لا يملكون تلك الجدارة التمويلية<sup>15</sup>.

### المطلب الثاني: مفهوم التمويل في المصرفية الإسلامية وخصائصه

لقد تعددت تعريفات التمويل عند العلماء المعاصرين التي من أهمها: أن التمويل الإسلامي تقديم المال\* من طرف إلى آخر وفقاً لقواعد وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بموجب أحد صيغ التمويل الجائزة شرعاً، وذلك مقابل عوض معلوم أو بدون عوض، للاستفادة منه في الأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية أو التنمية المباحة شرعاً<sup>16</sup>. وقد عرّف د. منذر قحف<sup>17</sup> التمويل المباح أو الإسلامي بأنه: "تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها، ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"<sup>18</sup>.

### بعض مزايا التمويل الإسلامي وخصائصه<sup>19</sup>:

يؤكد الاسلام على وجوب ضبط المعاملات المالية وفقاً للمنهج الإسلامي بمنع الربا بكل أشكاله، والغرر والميسر (القمار)، وأن تسترشد المعاملات المالية في الصيرفة والتمويل الإسلامي بالهدف النهائي المتمثل في تحقيق العدالة في المجتمع، وهو واحد من المبادئ الرئيسة في الإسلام، فإن الإيفاء بها في المعاملات المالية، يستوجب مشاطرة الريح والخسارة حتى لا يرمى كل العبء على عاتقه، ففي هذه الحالة تحتاج المؤسسات المالية تقييم المخاطر بجدية أكثر، والمراقبة الفعالة لاستغلال التمويل المالي من جانب المقترضين. فهذا يشير ضمناً إلى ان الدائن (البنك)، يعمل كوكيل للمقترض، ملماً بالمعلومات الكاملة عن الكيفية التي سيستخدم بها المقترض القرض، دون ترك أي مجال للمعلومات المغلوطة.

ومن ناحية أخرى، لا يسمح النظام المالي الإسلامي بتكوين الدين عبر الإقراض، ولكنه يتطلب تكوين الدين من خلال بيع أو تأجير "الأصول الحقيقية"، عبر المبيعات المختلفة التي تتماشى والشريعة الإسلامية - وأنماط الاستئجار أو الأدوات التمويلية، مثل المرابحة، الإجارة، السلم، والصكوك. والهدف من ذلك مساعدة الأفراد والشركات لشراء السلع والخدمات الحقيقية التي يحتاجها الناس مع اعتبار المقدرة على السداد. وفي هذا السياق ومما يجدر ذكره، هو أن لنظام التمويل الإسلامي شروط محددة يمكنها المساعدة في منع التوسيع المفرط للديون، إذ يتعين أن تكون الأصول المباعة أو المستأجرة أصولاً حقيقية، ويتعين ان يكون البائع مالكا للسلع المباعة أو المستأجرة؛ كما يتعين أن تكون المعاملة معاملة تجارية حقيقية مع إدراك تام بعملية التسليم والتسلم الفعلية، ويمنع بيع الدين، وعليه تتعدم إمكانية نقل الخطر المصاحب إلى شخص آخر. فيتعين أن يتحمل المدين الدين وما يلحق به من مخاطر<sup>20</sup>.

ومن المعلوم أن تكوين رأس المال له أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية؛ إذ إن انخفاض تكوين رأس المال يعود إلى نقص المدخرات، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ونقص الاستهلاك والادخار، وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وقد دلت تجارب بعض الدول الفقيرة على أن الدخل القومي فيها زاد زيادة كبيرة بسبب زيادة صادراتها التقليدية، مما مكّنها من القيام بالعديد من الاستثمارات؛ كالطرق والمواصلات والموانئ، وهذا يؤكد على أهمية التمويل في التجارة الخارجية أو البيئية للواردات والصادرات على حد سواء بين الدول الإسلامية أو للدول الإسلامية<sup>21</sup>.

ويمكن أن يسهم التمويل الإسلامي من خلال المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة (البنوك الإسلامية\* وشركات التأمين والمؤسسات التمويلية المختلفة)، في تعزيز التمويل والاستثمار من خلال جملة من الصيغ المتعددة والمشروعة، التي تتناسب مع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة سواءً أكانت تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، مهنية، حرفية، وبعد نشاط التمويل من أهم الأنشطة بالمصارف الإسلامية، حيث تمثل عوائده أهم مصدر للأرباح، وهناك مجموعة من أساليب التمويل والاستثمار

\* المفهوم الشرعي للمال عند جمهور الفقهاء: يشمل الأعيان والمنافع والحقوق، أما عند الحنفية فيقتصر مفهوم المال على الأعيان.

\* ومن الأمثلة على دور البنوك الإسلامية في تعزيز التمويل التجاري خاصة بين الدول الإسلامية البنك الإسلامي للتنمية، بما يملكه من برامج خاصة بتمويل الواردات والصادرات ومركز لتمويل التجارة وغيرها.

المعتمدة في المصارف الإسلامية<sup>22</sup>.

ويمكن للتمويل المصرفي الإسلامي أن يسهم بدور هام في التنمية الاقتصادية، إذا ما أعيد النظر في آليات التمويل والصيغ المستخدمة في هذا التمويل ويمكن في هذا السياق الاستفادة من الفرص المتاحة والتحديات الكبيرة أمام تلك المصارف وفي هذا السياق يمكن الاستفادة من رغبات شريحة من أفراد المجتمع وتفضيلاتهم في المصرفية الإسلامية، وإن كان الواقع الذي يفرض نفسه - في الأردن تحديداً - أن أربعة بنوك إسلامية من أصل ثلاثين مصرفاً لا تتجاوز حصتها السوقية 20%<sup>23</sup>، ما يعني أن أمام المصارف الإسلامية تحدٍ كبير في الاستفادة من هذه الفرص إذا ما راعت كثيراً من المتطلبات والعوامل ومنها: الشرعية والقانونية والتسويقية وتطوير المنتجات والتنوع في الصيغ وتطوير الهندسة المالية وغيرها الكثير<sup>24</sup>. وخاصة أن أغلب أفراد المجتمع يفضلون التعامل وفقاً لأحكام الشريعة التي تحرم الربا وتحرم التعامل فيه، وكون المصارف الإسلامية قائمة على أساس التعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، فإن ذلك أدى إلى توجيه نسبة من رؤوس الأموال في التعاملات المالية والتجارية من خلال تلك المصارف، ولذلك فانه من الأهمية دراسة مدى مساهمة تمويل تلك المصارف في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

### المطلب الثالث: مفهوم المصارف الإسلامية وخصائصها

يعرف البنك الإسلامي بشكل عام بأنه: "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية، وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية بهدف تحقيق الربح، ولها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي، تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية"<sup>25</sup>.

كما عُرِّفت المصارف الإسلامية: "بأنها المؤسسات المصرفية التي تتعامل بالنقد على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتعمل على استثمار الأموال بطرق شرعية، وتهدف إلى تحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"<sup>26</sup>.

وتتفرد البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من البنوك نوضحها كما يلي:

1. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية وأنشطتها الاستثمارية، وعدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، وخضوع جميع أعمالها للرقابة الشرعية، وقد استطاعت المصارف الإسلامية توفير تعاملات مصرفية إسلامية للمتعاملين على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، كما أوجدت صيغ استثمار إسلامية للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية، مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والاجارة وغيرها من صيغ الاستثمار التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية<sup>27</sup>.

2. العدالة في توزيع الأرباح: تتميز المصارف الإسلامية، بأنها تقوم على مبدأ العدالة في توزيع الأرباح والشمول في تعميم الخير والنفع. فقيامها بالاستثمار للودائع يعتمد على أساس المشاركة في توزيع الأرباح سواء العمال أو أصحاب الدخل المحدود أو الأثرياء، ويستفيد كل من صاحب المال والعامل المضارب من الربح العادل<sup>28</sup>.

3. المصارف الإسلامية مصارف استثمارية: لا تقدم هذه المصارف القروض لتنتظر عودة الأموال مضافاً إليها سعر الفائدة، وإنما تقوم بدراسة جدوى المشروعات وتبدأ بتمويلها، الأمر الذي ينطوي عليه تحمل المخاطر سواء من حيث مدى نجاح المشروعات أو من حيث مدى تأثير السيولة بتدفق هذه الأموال خارجاً أو داخلاً<sup>29</sup>. فتقوم المصارف الإسلامية باستثمار مواردها ضمن صيغ تمويلية واستثمارية متنوعة ومنضبطة بالإحكام الشرعية؛ كالمضاربة والمشاركة والمرابحة والاجارة المنتهية بالتملك والاستصناع والسلم وغيرها.

4. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وربطها بالتنمية الاجتماعية، وتوفق بين الجانبين الروحي والمادي.

5. إن دور المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع من الناحية الاقتصادية؛ يتم من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وعدم تبديدها، وزيادة الطاقات الإنتاجية وحسن استخدام المتاح منها، وتقوية البنية الهيكلية الاقتصادية، وتنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، وتقليل البطالة والاهتمام بالعنصر البشري<sup>30</sup>. كما تقوم المصارف الإسلامية بتقديم الخدمات الاجتماعية بصورها المختلفة؛ كالقروض الحسنة وصندوق الزكاة والصدقات والتبرعات وإدارة حسابات الجمعيات الخيرية، كما تحقق المصارف الإسلامية أهدافاً اجتماعية من خلال تحريك المال وتداوله، وتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة، كما تعمل على خلق الدخل وتوفير فرص عمل والتقليل من البطالة

## المبحث الثاني: أهمية التمويل المصرفي الإسلامي

للتمول أهمية كبيرة في المجال الاستثماري، فلا استثمار بلا تمويل، ومن هنا برزت حاجة المشروعات المختلفة إلى المال كعنصر أساسي لتحقيق أهداف تلك المشروعات المختلفة في النمو والتوسع وخدمة البشرية<sup>31</sup>، ومن المعلوم أن تكوين رأس المال له أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية؛ إذ أن انخفاض تكوين رأس المال يعود إلى نقص المدخرات، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ونقص الاستهلاك والادخار، وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وقد دلت تجارب بعض الدول الفقيرة على أن الدخل القومي فيها زاد زيادة كبيرة، بسبب زيادة صادراتها التقليدية، مما مكنتها من القيام بالعديد من الاستثمارات كالطرق والمواصلات والموانئ، وهذا يؤكد على أهمية التمويل في المجتمعات<sup>32</sup>.

ويمكن أن يسهم التمويل الإسلامي من خلال المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة (البنوك الإسلامية\* وشركات التأمين والمؤسسات التمويلية المختلفة)، في تعزيز التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة من خلال جملة من الصيغ المتعددة والمشروعة، التي تتناسب مع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة سواءً أكانت تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، مهنية، حرفية. ويعد نشاط التمويل من أهم الأنشطة بالمصارف الإسلامية حيث تمثل عوائده أهم مصدر للأرباح.

## المطلب الأول: أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في الادخار والاستثمار

تعمل المصرفية الإسلامية على نشر السلوك الادخاري ومحاربة الاكتناز، وتقوم المصارف بتعبئة المدخرات التي يفترض أن تعيد توظيفها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة، ويمكن أن تتخذ -في هذا التوظيف- الوسائل اللازمة التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية<sup>33</sup>.

والواقع الذي يفرض نفسه أن موجودات المصارف العاملة في الأردن في ارتفاع حيث بلغ إجمالي الموجودات حوالي (6,8) مليار دينار في نهاية عام 2015 التي تشكل 15,11% من إجمالي موجودات المصارف كما أن حجم الاحتياطيات الاختيارية المحتجزة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن في تزايد<sup>34</sup>، وهذا يؤشر إلى إمكانية توظيف هذه الأموال والاستفادة من الصيغ والأدوات التمويلية والاستثمارية المتاحة لدى هذه البنوك.

تعد المصرفية الإسلامية أداة هامة لجذب المدخرات وتوسيع قاعدة الادخار واستقطاب الأموال المكتنزة، وذلك لأن أصحابها لا يريدون التعامل مع البنوك التقليدية لأسباب شرعية. كما أن المصارف الإسلامية تعمل على استقطاب المدخرات من أصحاب الدخل الصغيرة والمتوسطة، بعكس البنوك التقليدية التي تعتمد في تعبئة مدخراتها على أصحاب الدخل العالية، وبذلك تعمل المصارف الإسلامية على توسيع قاعدة المدخرين. فمن الآثار الإيجابية المهمة التي يمكن أن يحققها النظام المصرفي الإسلامي بالنسبة لعملية الادخار، تكوين طبقة جديدة من صغار المدخرين، وذلك عن طريق قيامه بالعمل على نشر الوعي الادخاري الإسلامي<sup>35</sup>. ويمكن أن تؤثر أساليب التمويل الإسلامية على المدخرات كما ونوعاً.

ويفترض النموذج المصرفي الإسلامي للتمويل أن القدرة في توفير الموارد المتوسطة وطويلة الأجل، ترجع إلى الطبيعة الخاصة لأسلوب هذه النظام وألية عمله والمتمثلة في ربط الأموال المتاحة بمصادر التوظيف وفق آجالها المختلفة من ناحية، والاهتمام بالقاعدة العريضة من صغار المدخرين من ناحية أخرى<sup>36</sup>، وواقع المصارف الإسلامية اليوم أنها تقوم بتجميع المدخرات على أساس المضاربة، وقد نجحت المضاربة في إمداد تلك المصارف بالأموال، ولم تنجح في أن تكون أسلوباً تمويلياً تقدمه تلك المصارف للمتمولين، وقد يكون من الأسباب التي أبعثت المصارف عن هذه الصيغ: المخاطرة المرتفعة وغياب الثقة وغياب العمل المؤسسي والرقابة بكافة أشكالها من جهة المتمولين<sup>37</sup>. فقد أظهرت التقارير المالية أن نسبة التمويلات غير العاملة إلى إجمالي التمويلات على سبيل المثال في عام 2015م، لتصل إلى (4.62)% في البنك الإسلامي الأردني و(1.5)% في البنك العربي الإسلامي الدولي<sup>38</sup>.

ويعد التمويل المصرفي الإسلامي أداة لتوسيع قاعدة الاستثمار، وذلك لاعتماده في توظيف الموارد على إقامة المشروعات الاستثمارية، من خلال أسلوب المضاربة والمشاركة. كما أن للتمويل المصرفي الإسلامي قدرة على حفز المستثمرين على القيام بالاستثمار عن طريق رفع الكفاءة الحدية لرأس المال، حيث أن القرار بالاستثمار يتم إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال

\* ومن الأمثلة على دور البنوك الإسلامية في تعزيز التمويل التجاري خاصة بين الدول الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية بما يملكه من برامج خاصة بتمويل الواردات والصادرات، ومركز لتمويل التجارة وغيرها.

المستثمر وهي -العائد الذي يتوقع المنظمون الحصول عليه- أعلى من تكلفة رأس المال. فمن المتوقع أن تكون الكفاءة الحدية لرأس المال المستثمر عن طريق أساليب التمويل الإسلامية، أعلى منها في حالة اعتماد المستثمر على أسلوب القرض الربوي لتمويل نفس المشروع، لأنه من المفترض أن يحقق المشروع الاستثماري الذي يعتمد على التمويل الإسلامي، معدلات أرباح أعلى بسبب ما يتميز به من خصائص تعمل على تحقيق هذه الغاية<sup>39</sup>. ففي ظل عمليات التمويل الإسلامية، فإن قرار الادخار والاستثمار لا يرتبط بتقلبات سعر الفائدة، فيزداد الاستثمار عند انخفاض أسعار الفائدة أو ينخفض نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، بل يرتبط قرار الاستثمار بارتداد مجالات الربح الحلال الذي يكون المؤشر الحقيقي لتحديد الكفاية الحدية لرأس المال، إلى جانب الاعتبارات الاجتماعية الأخرى المرتبطة بمصلحة المجتمع الكلية<sup>40</sup>.

وفي الواقع العملي؛ فقد أسهمت أسلمة المصارف في بعض الدول الإسلامية في تحريك الادخار الاستثماري، ففي السودان مثلاً: تضاعفت الودائع الاستثمارية 20 مرة فيما بين غضون خمس سنوات من بدء تطبيق التجربة، في الوقت الذي ارتفعت فيه الودائع تحت الطلب بشكل بطيء<sup>41</sup>.

### المطلب الثاني: أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في التوزيع

حيث يسهم التمويل الإسلامي عند التطبيق الصحيح للمصرفية الإسلامية إلى حد كبير في تحقيق التوزيع العادل، وإيجاد التوازن الذي يحول دون تكديس الثروات بأيدي المرابين أو كبار التجار من أصحاب رؤوس الأموال، كما هو الشأن في النظام الربوي<sup>42</sup>. إن آلية المشاركة والمضاربة في المصارف الإسلامية من حيث المبدأ، تختلف عن آلية سعر الفائدة في المصارف التقليدية في القدرة على توزيع الموارد النقدية، تبعاً لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على كفاءة التمويل الإسلامي، من حيث اعتماده على مبدأ المشاركة بالربح والخسارة واستخدام الموارد النقدية الاستخدام الأمثل لها. وإن اعتماد التمويل الإسلامي القائم على المشاركة في الربح والخسارة المتحققة، يعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أصحاب الأموال والمستثمرين، دون تمييز أصحاب رؤوس الأموال على حساب فئة العاملين والمستثمرين، كما هو الحال في ظل أسلوب التمويل الربوي.

كما أن التمويل الإسلامي، غالباً ما يساعد على توسيع قاعدة المشاركة في ملكية المشاريع، بحيث تتاح الفرصة لعدد غير قليل من صغار الممولين الاشتراك في أسهم الشركات والقطاعات الإنتاجية المختلفة<sup>43</sup>. بينما يؤدي التمويل الربوي إلى تركُّز الثروة؛ فالأموال تسير باتجاه الوحدات التي تكسب دائماً، أي الوحدات التي تقرض بفائدة وتنحسر باتجاه وحدات العجز التي تلتزم برد القروض مع الفوائد، سواءً أكانت هذه القروض استهلاكية أم إنتاجية، وسواءً ربحت هي من استغلال هذه الأموال أم خسرت، فالتمويل الربوي يركز قاعدة الملكية على نحو مؤكد. كما ويتجه التمويل الربوي في الواقع إلى وحدات فائض مليئة لكنها بحاجة إلى السيولة، أما وحدات العجز الحقيقي فلن تحصل على التمويل، لأنها لا تملك الضمانات المطلوبة لتوثيق القروض<sup>44</sup>.

### المطلب الثالث: أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في الاستخدام الأمثل للموارد وزيادة الإنتاج

وينبغي أن تكون المشاركة في الربح والخسارة وتحمل المخاطر، واحدة من أساليب التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، - كما جاء به الرواد في المصرفية الإسلامية - من خلال الاستثمار في مشروعات حقيقية إنتاجية بالاعتماد على المضاربات والمشاركات، وفيها يتم منح التمويل الإسلامي بعد التأكد من الملاءة المالية للعميل والجدوى الاستثمارية للمشروع وبحيث يتم منح التمويل للمشروعات ذات الجدوى الأعلى التي تحقق ارتفاعاً في الإنتاج والأرباح، ولا شك أن تلك المشروعات تكون هي الأكثر إضافة إلى التنمية الاقتصادية. بينما في ظل نظام الفائدة الربوي تتخبر المصارف التقليدية عملاءها في الأساس وفقاً لمعيار الملاءة المالية، لأنها تريد أن تضمن استرداد قروضها بالإضافة إلى الفائدة، ولا تهتم بمن يحقق العوائد الأعلى أو العوائد الأقل من استثماراته، كما لا تهتم بجدوى المشروع وأهميته للمجتمع.

وعليه فإن المصارف الإسلامية مطالبة بالإسهام في تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر، عن طريق القيام بمشروعات استثمارية سواءً بصيغ المشاركة أو المضاربة، ومن خلال حرص المصرف وتعاونه في تقديم استشاراته المالية والفنية للمتعاملين معه، والذين يتم منحهم التمويل للقيام بالنشاطات الاقتصادية، وبالذات ما هو إنتاجي منها ومن خلال امتلاكه للخبرة والكفاءة والمتخصصين، وبالشكل الذي يمكن أن يساعد هذه المشروعات على زيادة كفاءتها في تخصيص الموارد، والمرتبطة بمشاركة المصرف في كل ذلك باعتباره شريك في المشروع وليس مقرضاً له، كما هو الحال في العلاقة بين المصارف التقليدية والمتعاملين معه<sup>45</sup>.



إن عمليات التمويل الإسلامي تتناسب بدرجة أكبر المشروعات طويلة الأجل، وهي المشروعات ذات الطبيعة الإنتاجية المرتبط عملها ونشاطها بالفترة الزمنية طويلة الأجل في الغالب، ومن ثم فإنها تتيح استخدام الموارد في مجالات الاستثمار المنتجة، بدلاً من توجيهها في حالات ليست بالقليلة نحو المجالات الهامشية غير المنتجة<sup>46</sup>. إن العمل المصرفي الإسلامي، يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكافة القطاعات، ولأجل أن يقوم بدعم هذه التنمية؛ فلا بد من وجود بعض المبادئ التي يرتكز عليها ليحقق ذلك، ومن ضمنها تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، زيادة الطاقة الإنتاجية، تنمية القطاعات الاقتصادية، تقليل البطالة<sup>47</sup>.

#### المطلب الرابع: أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار (مقاومة التضخم)

التضخم ظاهرة نقدية تعبر عن نفسها بارتفاع محسوس ومستمر في المستوى العام للأسعار، وجوهر هذه الظاهرة اختلال بين المعروض النقدي الذي يمثل الطلب الكلي والمعروض السلعي الذي يمثل العرض الكلي<sup>48</sup>.

إن التمويل المصرفي الإسلامي يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة، والاستقرار في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة النقود. إن المصارف الإسلامية تسهم مبدئياً في مقاومة التضخم، وبالتالي في استقرار الاقتصاد، ذلك أن نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد القومي الذي يمكن أن يتحول إلى تضخم، مرتبط في نظام التمويل بالمشاركة بنسبة الأرباح من الودائع الاستثمارية، وليس مرتبطاً بنسبة الفوائد المترتبة على القروض، أي هو مرتبط بالإننتاج الحقيقي وليس بإننتاج الأموال عن طريق الفوائد المصرفية<sup>49</sup>.

يعد إلغاء عنصر الفائدة من حسابات الاستثمار ميزة التمويل الإسلامي الأهم؛ إذ هو إلغاء لكلفة الاستثمار العقدي التي تمثل خمس تكاليف الإنتاج في الغالب<sup>50</sup>. ويقوم المنتج بتحويلها إلى المستهلكين عبر الأسعار التي لا بد أن ترتفع كنتيجة طبيعية لارتفاع التكاليف، وإذا عرفنا أن التمويل مدخل لا تستغني عنه أي عملية إنتاجية، فهذا يعني أن الربا مصدر رئيس من مصادر التضخم<sup>51</sup>.

وفي حال تمويل المصارف الإسلامية لمشروعات طويلة الأجل، -وهي مشروعات ذات طبيعة إنتاجية، وهي بذلك تسهم في توفير عرض من السلع والخدمات المنتجة عن طريقها-، وهو ما يؤدي إلى الحد من حالات التضخم (ارتفاع الأسعار)، التي ترتبط بانخفاض المعروض من السلع والخدمات بالمقارنة مع الطلب عليها في السوق، بدلاً من عمليات الإقراض التي قد لا يتم استخدامها في إقامة نشاطات منتجة، وبالتالي تسهم في زيادة الطلب دون أن تسهم في زيادة العرض وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات وحصول حالة التضخم<sup>52</sup>.

#### المطلب الخامس: أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في التقليل من البطالة

تعرف البطالة حسب التوصيف القانوني والإجرائي بأنها: الحالة التي يكون فيها الإنسان راغباً في العمل وقادراً عليه وباحثاً عنه وراضياً بمستوى الأجر السائد ومع ذلك لا يجده<sup>53</sup>.

وتظهر أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في التشغيل والحد من البطالة من خلال عقود المضاربة والمشاركة - عند التطبيق الصحيح للمصرفية الإسلامية- ففي المشاركة مثلاً؛ يقوم المالك باتخاذ القرار التمويلي؛ وذلك بتقديم جزء من التمويل اللازم لإتمام أو تنفيذ مشروع أو صفقة معينة، على أن يكمل الطرف المشارك (التمول) بقية المبلغ، ويتفقان على الربح بناءً على رأس المال المقدم بينهما وجهدهما وكذلك في الخسارة<sup>54</sup>. ومن خلال التمويل لأصحاب المهن من ذوي المهارات والحرف -والذين هم في الغالب من فئة الفقراء- يمكن تحويلهم إلى أصحاب مشروعات، وهذا يزيد من الإنتاج والدخل ويشكل عادل<sup>55</sup>، ويمكن توجيه التمويل نحو الإنتاج للفقراء من خلال تخصيص نسبة محددة من التمويل لهم، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم<sup>56</sup>.

#### المطلب السادس: أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في التنمية الاجتماعية

يعد تحقيق معدل من الربح هو من أهم الأهداف لأي مؤسسة استثمارية ومنها البنوك الإسلامية؛ فتحقيق معدل مناسب من الأرباح هو من أهم أهداف المؤسسات المالية الإسلامية فضلاً عن غيرها، كما أن رفع معدل الأرباح فوق المستوى الموجود لدى البنوك الإسلامية والتقليدية المنافسة، هو في المآل الهدف النهائي للبنك، وكل حديث عن أهداف غير الربح؛ إما أنه حديث عن هدف وسيط يقرب إلى الهدف الأساسي، أو أنه من قبيل الدعاية التسويقية التي تخدم هدف رفع معدل الأرباح، وتتميز البنوك الإسلامية -إضافة إلى ضوابط المشروعية في عملياتها- بالضوابط الاجتماعية: ويُقصد بها: "مجموعة الضوابط التي أوجب

الشرع على المسلم الالتزام بها عند توظيف واستثمار أمواله، لئلا يضر بالمجتمع الإنساني في مقوماته الأساسية<sup>57</sup>. وميزة هذه الضوابط أنها تجعل للتمويل الموجه نحو المشروعات الاستثمارية، مغزى ووظيفة غير وظيفته التقليدية، وهي أن هذا التمويل يجب أن يصب في مصلحة المجتمع، ويحقق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي ويحافظ على كيانه الاجتماعي والبيئي، وكل ذلك يميّز التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي الذي تقدمه مؤسسات التمويل التقليدي الربوي<sup>58</sup>. وعلى ذلك لا بد أن يغطي التمويل كل الأنشطة الاستثمارية الاقتصادية، بداية من الضروريات ثم الذي يليها في الأهمية، حتى يشمل الاستثمار كافة الأنشطة والمجالات، وبذلك تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. فيبدأ بهذه الضروريات ثم الكماليات، لأنه ليس من المعقول أن يقام مصنع لصناعة لعب الأطفال والمجتمع لا يجد ما يأكل أو يلبس أو يركب<sup>59</sup>.

ولقد جاء الإسلام بهذه الضوابط، بهدف تحقيق الأهداف المرجوة من التمويل المصرفي الإسلامي، خاصة المحافظة على وحدة المجتمع وقوته وتحابه من خلال تحريمه للاحتكار والربا والتعامل في السلع الضارة والمحرمة، والالتزام بهذه الضوابط في التمويل المصرفي الإسلامي، لا بد وأن يؤدي إلى زيادة الدخل والنواتج القومي والتقليل من الآثار السيئة للتضخم والبطالة والأمراض الاقتصادية الأخرى<sup>60</sup>.

ويمكن إدخال البعد التنموي الاجتماعي في جميع أنواع التمويل المصرفي، فيوجه التمويل لزيادة التوظيف وتعزيز الرخاء الاقتصادي، وعدم التركيز في الثروة والاستهلاك غير المبرر، ومنح التمويل لشريحة عريضة من أصحاب المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية التي تؤدي دوراً كبيراً في التنمية الاجتماعية فضلاً عن الاقتصادية<sup>61</sup>. ويظهر هذا الأمر من خلال توجيه الأموال لاستثمارات تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع<sup>62</sup>؛ إذ إن المنظمين العاملين برأسمال حصلوا عليه من المصارف يمكنهم من تعظيم عائداتهم بتعظيم أرباح المشروع، وبهذا تتضافر خبرة البنوك مع خبرة العملاء في تأمين إدارة فعالة وحريصة على تعظيم الإنتاجية<sup>63</sup>، كما ينبغي أن تقوم المصارف الإسلامية ببعض النشاطات التنموية، فتقوم بالمشاركة في مؤسسات تستهدف الخير للمجتمع كالمؤسسات الصحية والتعليمية، والقيام ببعض المساعدات والتبرعات لهذه المؤسسات.

### المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن

#### المطلب الأول: المصارف الإسلامية في الأردن

تعدّ تجربة الأردن في مجال البنوك الإسلامية مبكرة نوعاً ما بالمقارنة مع الدول الأخرى، حيث تأسس أول بنك إسلامي في الأردن عام 1978م، والذي حمل اسم البنك الإسلامي الأردني، وبعد مضي فترة تم افتتاح البنك العربي الإسلامي الدولي، والذي يعدّ جزءاً من البنك العربي ليرتفع عدد المصارف الإسلامية في الأردن إلى بنكين. وفي عام 2010م تم تحويل بنك الإنماء الصناعي إلى بنك الأردن دبي الإسلامي، والذي يعدّ البنك الإسلامي الثالث في الأردن، وفي عام 2011م، قام مصرف الراجحي وهو أحد أكبر البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية، بافتتاح أول فرع له في الأردن، ليرتفع بذلك عدد البنوك الإسلامية في الأردن إلى أربعة بنوك<sup>64</sup>.

أما فيما يتعلق بالمركز المالي للمصارف الإسلامية في الأردن، وبالرجوع للتقارير الصادرة عن البنوك الإسلامية، فقد بلغ إجمالي الموجودات حوالي 6.4 مليار دينار في نهاية عام 2014م، التي تشكل 14.9% من إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن، وبلغت التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية 4.2 مليار دينار، التي تشكل 21.8% من إجمالي التمويل المقدم من البنوك العاملة في الأردن<sup>65</sup>. فيما بلغت الودائع لدى البنوك الإسلامية 5.6 مليار دينار التي تشكل 17.6% من إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في المملكة، أما حقوق الملكية؛ فقد بلغت 590.4 مليون دينار، التي تشكل 10.7% من إجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن. وقد بلغت نسبة التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية 21.8% من إجمالي التمويل المقدم من البنوك العاملة في الأردن، مما يكون لها أثر واضح على الاقتصاد الأردني مع ضرورة الانتباه بقلّة عدد المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التجارية.

وكان لا بد من بيان الحصة السوقية للبنوك الإسلامية، فقد شهدت تطوراً ملموساً، حيث ارتفعت البنوك الإسلامية من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الأردني من 10.7% في عام 2008 إلى 14.9% في عام 2014م<sup>66</sup>. وارتفعت حصة البنوك الإسلامية من إجمالي التسهيلات الائتمانية (التوظيفات المالية) الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي الأردني من 13.5% في عام 2008م إلى 21.8% في عام 2014م.

ومن الملاحظ من خلال البيانات السابقة، تطور الحصة السوقية للبنوك الإسلامية بشكل متواصل طول فترة الدراسة دون

انقطاع، وهذا يدل على مدى مساهمة البنوك الإسلامية بكل ما تقدمه على القطاع المصرفي بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الكلي بشكل عام.

**الوضع الاقتصادي الأردني:** سجل الاقتصاد الوطني في عام 2017 نمواً نسبته 2.0% بالمقارنة مع نمو نسبته 2.4% في عام 2015، وذلك بالرغم من استمرار الاضطرابات السياسية والأمنية في دول الجوار، وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بنمو معظم القطاعات الاقتصادية، ولقد شهد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجعاً بنسبة 0.8% ليصل إلى 1,188 دينار، وذلك بالرغم من تباطؤ معدل النمو السكاني خلال عام 2016 والذي بلغ 2.8%، بالمقارنة مع 7.9% خلال عام 2015 نتيجة لانخفاض تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة. من جانب آخر شهد معدل البطالة بين الأردنيين ارتفاعاً بمقدار 2.3 نقطة مئوية ليصل إلى 15.3% خلال عام 2016، والذي يعزى في جانب منه إلى استحواذ العمالة الوافدة متدنياً الأجر، وخاصة العمالة السورية على عدد كبير من فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد (التقرير السنوي للبنك المركزي، 2016م).

**المطلب الثاني: أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن على الاستثمار**

**أولاً: مجالات التمويل والاستثمار**

**1- مجالات التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار**

لقد شملت عمليات التمويل التي نفذها البنك الإسلامي الأردني في السوق المحلي، مختلف الأنشطة والمرافق الاقتصادية والاجتماعية، واستفاد من هذه التمويلات عدد من المرافق الصحية وعدد من المرافق التعليمية، والعديد من المشاريع الصناعية والعقارية ووسائل وخدمات النقل، بالإضافة إلى التمويلات التي قدمها البنك إلى القطاع التجاري. وكانت حصص القطاعات الاقتصادية من أرصدة التمويل (بملايين الدنانير) على النحو التالي:

### جدول رقم (1)

#### توزيع التمويل في البنك الإسلامي الأردني على الأنشطة الاقتصادية

المتوسط	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	البند/السنة
5.7	25.0	11.9	6.4	2.7	1.7	2.1	1.8	3.9	12.5	9.5	3.3	4.5	1.3	1.7	1.1	1.1	الزراعة
45.2	93.8	25.8	64.4	47.1	99.0	37.0	14.2	14.3	53.4	48.9	49.5	48.2	33.4	42.5	31.5	20.1	الصناعة والتعدين
313.5	355.1	458.0	468.2	463.4	507.3	512.5	475.1	374.1	425.3	365.0	184.4	121.8	95.1	103.3	55.2	51.6	التجارة العامة
400.4	1018.7	869.0	745.8	637.8	545.5	478.8	399.3	357.6	310.6	159.0	241.2	182.3	116.8	132.9	113.8	97.5	الإنشاءات وقطاع الإسكان
223.0	476.8	410.1	745.8	252.8	240.2	222.5	219.0	207.0	174.2	169.6	134.5	102.5	57.1	71.2	45.7	38.4	خدمات النقل وتمويل شراء السيارات
3.7	27.8	8.3	2.4	1.8	5.7	4.6	2.2	3.9	0.4	0.4	0.7	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	السياحة والفنادق والمطاعم
196.8	640.4	769.2	500.9	595.2	578.3	15.7	16.8	16.4	7.0	5.1	0.3	3.6	0.0	0.0	0.0	0.0	الخدمات والمرافق العامة
126.6	80.6	117.0	195.1	196.8	115.2	91.2	122.0	100.9	108.7	83.6	95.4	86.2	101.7	101.3	227.1	203.1	أغراض أخرى

المصدر: التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للفترة من 2001-2016

يتضح من الجدول رقم (1)، أن عمليات التمويل التي نفذها البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2001-2016، شملت

مختلف القطاعات والأنشطة والمرافق والخدمات. وقد كان الجزء الأكبر من هذا التمويل موجه للإنشاءات وقطاع الإسكان بمبلغ متوسط 400.4 مليون دينار، يليه قطاع التجارة العامة بمبلغ متوسط 313.5 مليون دينار، ثم تمويل خدمات النقل وتمويل شراء السيارات بمبلغ متوسط 223 مليون دينار خلال فترة الدراسة، بينما كان التمويل الأقل لقطاع الصناعة والتعدين بمبلغ متوسط 45.2 مليون دينار، وقطاع الزراعة بمبلغ 5.7 مليون دينار، وأخيراً قطاع السياحة والفنادق والمطاعم بمبلغ 3.7 مليون دينار خلال فترة الدراسة.

## 2- مجالات التمويل والاستثمار في البنك العربي الإسلامي الدولي

تعد المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية جزءاً من عمل البنك الإسلامي، فقد شملت عمليات التمويل التي نفذها البنك العربي الإسلامي الدولي في السوق المحلي، مختلف الأنشطة والمرافق الاقتصادية والاجتماعية. أما التوزيع القطاعي فقد توزعت محفظة التمويل المحلية في البنك العربي الإسلامي الدولي على القطاعات الاقتصادية (بملايين الدنانير) كما يلي:

### جدول رقم (2)

#### توزيع التمويل في البنك العربي الإسلامي الدولي على الأنشطة الاقتصادية

البنك/السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
صناعة وتعدين	2.1	2.5	3.6	15.8	7.1	8.5	16.9	13.0	28.8	34.7	55.6	50.5	53.5	66.4	70.5	66.2	31
زراعة	0.6	0.7	0.5	0.7	0.4	0.7	1.5	0.9	0.8	11.2	15.9	8.9	16.2	17.4	20.6	25.6	7.7
إنشاءات	4.2	5.0	2.4	3.9	4.7	8.3	23.0	14.4	19.0	1.5	124.6	205.3	280.3	357.2	406.5	463.9	120.3
تجارة عامة	13.0	9.6	23.0	27.3	65.5	65.0	91.0	70.4	70.0	73.2	73.4	73.2	92.4	118.9	145.7	177.0	74.3
خدمات النقل	0.3	0.1	0.5	2.4	2.2	1.5	0.9	1.6	7.2	7.7	6.1	8.5	7.0	8.1	8.8	10.1	4.6
تمويل شراء عقارات	8.0	8.9	10.3	10.4	23.5	51.4	51.6	44.6	41.5	41.9	54.1	59.0	64.6	72.0	89.8	118.4	46.9
تمويل سيارات	7.4	8.0	8.6	10.6	14.0	23.4	25.1	23.9	19.0	34.8	41.0	90.2	84.8	124.3	157.9	203.6	54.8
تمويل السلع الاستهلاكية	9.9	9.4	10.6	34.9	28.8	28.9	26.6	25.3	19.3	13.4	82.3	23.6	23.6	26.1	21.6	20.4	25.3
أغراض أخرى	6.6	6.6	6.1	10.0	10.2	15.2	10.6	23.4	17.6	30.9	9.5	45.0	19.3	28.9	39.0	54.0	20.8

المصدر: التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي للفترة من 2001-2016

يتضح من الجدول رقم (2)، أن عمليات التمويل التي نفذها البنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة 2001-2016، شملت مختلف القطاعات والأنشطة والمرافق والخدمات. وقد وجه البنك الجزء الأكبر من هذا التمويل للإنشاءات بمتوسط 120.3 مليون دينار خلال سنوات الدراسة، يليه قطاع التجارة العامة بمبلغ متوسط 74.3 مليون دينار، ثم تمويل شراء السيارات وتمويل شراء العقارات، بينما كان أقل مبلغ للتمويل لقطاع الصناعة والتعدين بمبلغ متوسط 31 مليون دينار وقطاع الزراعة بمبلغ متوسط 7.7 مليون دينار، وأخيراً قطاع خدمات النقل بمبلغ متوسط 4.6 مليون دينار خلال فترة الدراسة.

نلاحظ مما سبق أن تمويل الإنشاءات وقطاع التجارة العامة وقطاع تجارة السيارات، قد استحوذ على الجزء الأكبر من التمويلات في البنوك الإسلامية الأردنية، بينما لم تحصل قطاعات الصناعة والتعدين والزراعة؛ إلا على جزء قليل من التمويل، ويعود ذلك إلى تركيز هذه البنوك على صيغة الإجارة المنتهية بالتملك، وصيغة المرابحة والابتعاد عن التمويل بصيغة المضاربة

والمشاركة.

ثانياً: حجم التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية

ويمكن قياس حجم التوظيفات في المصارف الإسلامية من خلال إجمالي التمويل والاستثمار ومعدل نموه، حجم الموجودات الإجمالية ومعدلات نموها.

جدول رقم (3)

حجم التمويل والاستثمار ومعدل نموه في البنك الإسلامي الأردني

معدل نمو الموجودات	مجموع الموجودات	معدل نمو التمويل والاستثمار	إجمالي التمويل والاستثمار بملايين الدنانير	البند/ السنة
-	703843169	-	647.4	2001
%15	809085730	%12	722.1	2002
%21	975490107	%3-	698	2003
%15	1120388464	%7	747.4	2004
%18	1320574038	16%	867.9	2005
%11	1462609231	18%	1026	2006
%9	1598135334	19%	1224.8	2007
%16	1848373078	15%	1411.2	2008
%18	2183062940	10%	1556.1	2009
%19	2603683927	%9	1700.8	2010
%11	2898300754	%5	1784.1	2011
%4	3020492066	%38	2468.4	2012
%9	3281638362	%1	2495.2	2013
%8	3554739368	%5	2630	2014
%7	3798991435	%20	3152.8	2015
%8	4099519696	%3	3243.3	2016

المصدر: إعداد الباحثان بالرجوع إلى التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار

نلاحظ من الجدول رقم (3) زيادة حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة من 2001 إلى 2016، باستثناء عام 2003، فقد شهد تراجعاً في التمويل والاستثمار، وقد كانت معدلات النمو إيجابية في جميع السنوات باستثناء عام 2003، وقد كان أعلى معدل نمو للتمويل والاستثمار في البنك في عام 2012، ونلاحظ أيضاً؛ انخفاض كبير في معدل نمو التمويل والاستثمار في عام 2016، أما بالنسبة لموجودات البنك الإسلامي الأردني، فقد تزايدت من 703,843,169 دينار عام 2001 إلى 4,099,519,696 دينار عام 2016، وبمعدلات نمو مختلفة جميعها إيجابية أداها عام 2012، حيث كان معدل نمو

الموجودات للبنك 4%، وقد كان معدل نمو الموجودات في السنوات الأخيرة متدنياً.

#### جدول رقم (4)

##### حجم التمويل والاستثمار ومعدل نموه في البنك العربي الإسلامي الدولي

البند/ السنة	التمويل والاستثمار	معدل نمو التمويل والاستثمار	مجموع الموجودات	معدل نمو الموجودات
2001	120065035	-	253246434	-
2002	154626514	%29	314740688	%24
2003	186465977	%21	385529087	%22
2004	210251421	%13	402173626	%4
2005	212666002	%1	391116270	%3-
2006	326514407	%54	574758562	%47
2007	354498159	%9	593987017	%3
2008	581696988	%64	906311975	%53
2009	931181019	%60	1040778297	%15
2010	1038302961	%12	1133111480	%9
2011	1056576031	%2	1127482501	%0.50-
2012	1082028127	%2	1174175252	%4
2013	1266461765	%17	1345244028	%15
2014	981313050	%23-	1568855695	%17
2015	1121521924	%14	1808583910	%15
2016	1333990768	%19	1969817711	%9

المصدر: إعداد الباحثان بالرجوع إلى التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي

يلاحظ من الجدول رقم (4) اختلاف حجم التمويل والاستثمار ارتفاعاً وانخفاضاً، خلال الفترة من 2001-2016 في البنك العربي الإسلامي الدولي، وقد كانت أعلى قيمة له 1,333,990,768 دينار عام 2016، وكان معدل نمو التمويل والاستثمار سالباً في عام 2014، حيث شهد هذا العام تراجعاً كبيراً، وبالنسبة لموجودات البنك العربي الإسلامي الدولي، فقد شهدت تزايداً في قيمتها في أغلب سنوات الدراسة باستثناء العام 2005 والعام 2011، وبذلك كانت معدلات نمو الموجودات إيجابية باستثناء عامي 2005 و2011، وبالمقابل فإن أعلى معدل نمو لموجودات البنك العربي الإسلامي الدولي كان في عام 2008 بنسبة 53%، وكان أيضاً أعلى معدل نمو للتوظيفات في البنك في نفس العام 2008 بنسبة 64%.

#### المطلب الثالث: أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن على الادخار

يمكن قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الادخار من خلال قياس حجم الموارد ومصادرها في المصارف الإسلامية.

جدول رقم (5)

حجم الموارد ومصادرها في البنك الإسلامي الأردني

البند/ السنة	حجم الموارد الخارجية	حجم الموارد الداخلية	حجم الموارد الإجمالية	معدل نمو الموارد الإجمالية	نسبة الموارد الخارجية إلى إجمالي الموارد	نسبة الموارد الداخلية إلى إجمالي الموارد
2001	626058872	53578487	679637359	-	%92	%8
2002	714872936	55591697	770464633	%13	%93	%7
2003	871474827	56982708	928457535	%21	%94	%6
2004	1025033716	58236793	1083270509	%17	%95	%5
2005	1223973492	69428638	1293402130	%19	%95	%5
2006	1288098918	115306999	1403405917	%9	%92	%8
2007	1395677332	133475836	1529153168	%9	%91	%9
2008	1593803351	160989384	1754792735	%15	%91	9%
2009	1896052560	176830597	2072883157	%18	%91	9%
2010	2323927893	193593941	2517521834	%21	%92	8%
2011	2615260606	206876009	2822136615	%12	%93	%7
2012	2710533459	228511001	2939044460	%4	%92	%8
2013	2945928117	255459471	3201387588	%9	%92	%8
2014	3175820839	282212524	3458033363	%8	%92	%8
2015	3369150554	311154659	3680305213	%6	%92	%8
2016	3629612345	342719762	3972332107	%8	%91	%9

المصدر: إعداد الباحثان بالرجوع إلى التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار

يوضح الجدول رقم (5) حجم الموارد الخارجية والموارد الداخلية وإجمالي الموارد في البنك الإسلامي الأردني التي شهدت تزايداً مستمراً خلال الفترة 2001-2016، كما يبين الجدول (5) نسبة الموارد الخارجية إلى إجمالي الموارد التي تراوحت بين %91 إلى %95 التي تشكل غالبية الموارد بينما تراوحت نسبة الموارد الداخلية إلى إجمالي الموارد بين %5 إلى %9 خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (6)

حجم الموارد ومصادرها في البنك العربي الإسلامي

البند/ السنة	حجم الموارد الخارجية	حجم الموارد الداخلية	حجم الموارد الإجمالية	معدل النمو	نسبة الموارد الخارجية إلى إجمالي الموارد	نسبة الموارد الداخلية إلى إجمالي الموارد
2001	278065854	45558891	323624745	-	%86	%14
2002	168492035	47084695	215576730	%33-	%78	%22
2003	319867685	48917444	368785129	%71	%87	%13
2004	323008385	50378326	373386711	%1	%87	%13
2005	309158518	54829783	363988301	%3-	%85	%15
2006	483655052	62788193	546443245	%50	%89	%11

البند/السنة	حجم الموارد الخارجية	حجم الموارد الداخلية	حجم الموارد الإجمالية	معدل النمو	نسبة الموارد الخارجية إلى إجمالي الموارد	نسبة الموارد الداخلية إلى إجمالي الموارد
2007	493782472	74083055	567865527	%4	%87	%13
2008	774525188	92208659	866733847	%53	%89	%11
2009	885982235	117600288	1003582523	%16	%88	%12
2010	971026946	124345882	1095372828	%9	%89	%11
2011	986654405	90134821	1076789226	%-2	%92	%8
2012	1025952633	100905816	1126858449	%5	%91	%9
2013	1167037057	116958757	1283995814	%14	%91	%9
2014	1368091043	130486200	1498577243	%17	%91	%9
2015	1586239810	139867900	1726107710	%15	%92	%8
2016	1709236240	155799065	1865035305	%8	%92	%8

المصدر: إعداد الباحثان بالرجوع إلى التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي

يوضح الجدول رقم (6) حجم الموارد الخارجية والموارد الداخلية وإجمالي الموارد في البنك العربي الإسلامي الدولي، لقد شهد حجم الموارد الإجمالية تزايداً خلال الفترة 2001-2016 باستثناء الأعوام 2002، 2005 و 2011، فقد شهد تراجعاً في حجم الموارد الإجمالية، حيث كان معدل النمو سالباً وذلك بسبب تراجع حجم الموارد الداخلية في عامي 2003 و 2005 وتراجع حجم الموارد الخارجية في عام 2011، وقد تراوحت نسبة الموارد الخارجية إلى إجمالي الموارد في البنك العربي الإسلامي الدولي من 78% إلى 92% كما يظهر في الجدول، بينما تراوحت نسبة الموارد الداخلية إلى إجمالي الموارد في البنك من 8% إلى 22%. تؤكد الجداول (5) و(6) تدني نسبة الموارد الداخلية -التي تعبر عن حقوق الملكية في البنك- إلى إجمالي الموارد، التي تعدّ مصادر تمويل ذاتية طويلة الأجل يمكن للمصرف الإسلامي الاعتماد عليها في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل، إلا أن البنوك الإسلامية في الأردن تعتمد كغيرها من البنوك على الموارد الخارجية في تمويلاتها. وبالمقابل فإن ارتفاع نسبة الموارد الخارجية إلى إجمالي الموارد في كلا البنكين، تؤكد قدرة البنوك الإسلامية على جذب المدخرات.

#### المبحث الرابع: أثر التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن على بعض المتغيرات الاقتصادية

يتضمن هذا المبحث نتائج التحليل الإحصائي للتعرف إلى أثر التمويل في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة الزمنية 2001-2016، وقد تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) لاختبار الفرضيات، وحسب الصيغة الرياضية التالية:

$$Y_{i,t} = a_i + b_i X_{i,t} + e_{i,t}$$

حيث أن:

$Y_{i,t}$ : العامل التابع (i) خلال الفترة (t).

$a_i$ : المقطع الثابت.

$b_i$ : معامل بيتا، يبين درجة تغير العامل التابع (i) نتيجة لتغير العامل المستقل (i).

$X_{i,t}$ : العامل المستقل (i) خلال الفترة (t).

$e_{i,t}$ : الخطأ العشوائي.

ويعدّ التمويل المصرفي الإسلامي في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي المتغير المستقل، بينما التضخم والنتائج المحلي الإجمالي والبطالة المتغيرات التابعة.

وللحكم على صلاحية نموذج الانحدار المستخدم في التحليل لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع والاعتماد على



النتائج المستخرجة، فلا بد أن يوفر هذا النموذج الشروط النظرية: قبول أو كفاية القدرة التفسيرية للنموذج والمتمثلة بمعامل التحديد ( $R^2$ ) ومعامل التحديد المعدل ( $R^2$ ). والشروط الرياضية: المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار وذلك باستخدام اختبار (T-test)، لاختبار معنوية معاملات الانحدار لكل متغير من المتغيرات التفسيرية على حده عند مستوى دلالة 5%، مع توفر اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (أن يأخذ توزيع البواقي شكل التوزيع الطبيعي)<sup>67</sup>، وعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي والذي يقاس من خلال اختبار معامل (Durbin-Watson)، لان وجود هذا الارتباط يجعل قيمة إحصاءات الاختبار اكبر من قيمتها الحقيقية وبالتالي تحيز تقديرات النموذج، واختبار تجانس أو ثبات البواقي، لان عدم ثبات البواقي لها نفس الآثار المترتبة في حالة وجود الارتباط الذاتي بين البواقي إذ يجعل قيمة إحصاءات الاختبار اقل من قيمتها الحقيقية وبالتالي تحيز (Biased) تقديرات هذا النموذج<sup>68</sup>. ولغايات الوصول للنتائج بكفاءة عالية وضمان عدم تحيزها تم التأكد من جميع الافتراضات السابقة في أثناء تحليل الانحدار الخاص بهذا البحث للوصول إلى نتائج أكثر دقة واقل تحيزاً لاعتمادها في قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة. الفرضية الأولى: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند ( $\alpha=0.05$ ) للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على التضخم.

#### الجدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للكشف عن العلاقة بين التمويل في البنك الإسلامي الأردني والتضخم خلال الفترة الزمنية (2001-2016)

المتغير المستقل	دلالة t الإحصائية	قيمة b	قيمة $R^2$	قيمة D-W*
التمويل في البنك الإسلامي الأردني	0.417	-0.00096	0.048	1.961

المتغير التابع: التضخم \* لا يوجد ارتباط ذاتي لأن قيمة (D-W) تقع بين (1.37 و 2.63) وهي مقبولة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

يظهر من الجدول رقم (7) عدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لتمويل البنك الإسلامي الأردني على التضخم خلال الفترة الزمنية (2001-2016)، حيث بلغت قيمة t الإحصائية (0.417) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5% ( $0.05 < 0.417$ )، وهذا ما تؤكد قيمة ( $R^2$ ) التي تبين بان التمويل في البنك الإسلامي الأردني لم يفسر سوى (4.8%) من التغيرات التي تحدث على التضخم وبدرجة تغير (حساسية) قليلة جدا (b) (-0.00096)، وبذلك ترفض الفرضية الأولى للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند ( $\alpha=0.05$ ) للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على التضخم".

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند ( $\alpha=0.05$ ) للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

#### الجدول رقم (8)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للكشف عن أثر التمويل في البنك الإسلامي الأردني على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة الزمنية (2001-2016)

المتغير المستقل	دلالة t الإحصائية	قيمة b	قيمة $R^2$	قيمة D-W*
التمويل في البنك الإسلامي الأردني	0.150	-0.0037	0.152	2.46

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية \* لا يوجد ارتباط ذاتي لأن قيمة (D-W) تقع بين (1.37 و 2.63) وهي مقبولة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

تشير النتائج الموضحة بالجدول رقم (8)، إلى عدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لتمويل البنك الإسلامي الأردني على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة الزمنية (2001-2016)، وهذا ما يفسره قيمة t الإحصائية

(0.150) غير الدالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5% ( $0.05 < 0.150$ )، وتؤكد هذه النتيجة قيمة ( $R^2$ ) التي تشير إلى أن تمويل البنك الإسلامي الأردني لم يفسر سوى (15.2%) من التغيرات التي حدثت على الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية، وبدرجة حساسية قليلة جداً ( $b$ ) بلغت (-0.0037)، وبناءً على النتائج السابقة؛ ترفض الفرضية الثانية للدراسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند ( $\alpha=0.05$ ) للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية".

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند ( $\alpha=0.05$ ) للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على البطالة.

#### الجدول رقم (9)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للكشف عن أثر التمويل في البنك الإسلامي الأردني على البطالة خلال الفترة الزمنية (2001-2016)

المتغير المستقل	دلالة t الإحصائية	قيمة b	قيمة $R^2$	قيمة D-W
التمويل في البنك الإسلامي الأردني	0.799	-0.0001	0.005	1.769

المتغير التابع: البطالة \* لا يوجد ارتباط ذاتي لأن قيمة (D-W) تقع بين (1.37 و 2.63) وهي مقبولة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%. تشير النتائج الموضحة بالجدول رقم (9) إلى عدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لتمويل البنك الإسلامي الأردني على البطالة خلال فترة الدراسة (2001-2016)، وهذا ما تفسره قيمة t الإحصائية المبينة بالجدول أعلاه (0.799) وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لأن ( $0.05 < 0.799$ )، وتؤكد هذه النتيجة قيمة ( $R^2$ ) التي تشير إلى أن تمويل البنك الإسلامي الأردني لم يفسر سوى (15.2%) من التغيرات التي حدثت على البطالة، وبدرجة حساسية (تغير) قليلة جداً ( $b$ ) بلغت (-0.0001)، وبناءً على النتائج السابقة ترفض الفرضية الثالثة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند ( $\alpha=0.05$ ) للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على البطالة".

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند ( $\alpha=0.05$ ) للتمويل في البنك العربي الإسلامي على التضخم.

#### الجدول رقم (10)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للكشف عن أثر التمويل في البنك العربي الإسلامي على التضخم خلال الفترة الزمنية (2001-2016)

المتغير المستقل	دلالة t الإحصائية	قيمة b	قيمة $R^2$	قيمة D-W*
التمويل في البنك العربي الإسلامي	0.641	-0.0011	0.016	1.865

المتغير التابع: التضخم \* لا يوجد ارتباط ذاتي لأن قيمة (D-W) تقع بين (1.37 و 2.63) وهي مقبولة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

يلاحظ من النتائج الموضحة بالجدول رقم (10)، عدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لتمويل البنك العربي الإسلامي على التضخم خلال فترة الدراسة (2001-2016)، وهذا ما توضحه قيمة t الإحصائية المبينة بالجدول (0.641)، التي تشير بأن الأثر للنموذج غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لأن ( $0.05 < 0.641$ )، وهذه النتيجة تؤكدها قيمة ( $R^2$ ) التي تشير إلى أن تمويل البنك العربي الإسلامي لم يفسر سوى (1.60%) من التغيرات التي حدثت على التضخم، وبدرجة حساسية (تغير) قليلة جداً تمثلها قيمة ( $b$ ) التي بلغت (-0.0011)، وبناءً على هذه النتائج ترفض الفرضية الرابعة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند ( $\alpha=0.05$ ) للتمويل في البنك العربي الإسلامي على التضخم".

الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند ( $\alpha=0.05$ ) للتمويل في البنك العربي الإسلامي الدولي على الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية.

الجدول رقم (11)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للكشف عن أثر التمويل في البنك العربي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة الزمنية (2001-2016)

المتغير المستقل	دلالة t الإحصائية	قيمة b	قيمة R <sup>2</sup>	قيمة D-W
التمويل في البنك العربي الإسلامي	0.137	-0.0067	0.162	2.436

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية \* لا يوجد ارتباط ذاتي لأن قيمة (D-W) تقع بين (1,37 و 2,63) وهي مقبولة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

توضح النتائج المبينة بالجدول رقم (11)، عدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لتمويل البنك العربي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة (2001-2016)، وهذا ما تشير إليه قيمة t الإحصائية المبينة بالجدول (0.137)، التي تشير بأن أثر النموذج غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لأن (0.137 < 0.05)، وهذه النتيجة تؤكد أيضاً قيمة (R<sup>2</sup>) التي تشير إلى أن تمويل البنك العربي الإسلامي لا تفسر سوى (16.20%) من التغيرات التي حدثت على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وبدرجة حساسية قليلة جداً تمثلت بقيمة (b) التي بلغت (-0.0067)، وبناءً عليه ترفض الفرضية الخامسة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح على النحو التالي: "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) للتمويل في البنك العربي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية".

الفرضية السادسة: يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) للتمويل في البنك العربي الإسلامي الدولي على البطالة.

الجدول رقم (12)

نتائج تحليل الانحدار البسيط (Linear Regression) للكشف عن العلاقة بين التمويل في البنك العربي الإسلامي والبطالة خلال الفترة الزمنية (2001-2016)

المتغير المستقل	دلالة t الإحصائية	قيمة b	قيمة R <sup>2</sup>	قيمة D-W
التمويل في البنك العربي الإسلامي	0.164	-0.0009	0.134	1.609

المتغير التابع: البطالة \* لا يوجد ارتباط ذاتي لأن قيمة (D-W) تقع بين (1.37 و 2.63) وهي مقبولة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

يلاحظ من النتائج المبينة بالجدول رقم (12)، عدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لتمويل البنك العربي الإسلامي على مؤشر البطالة خلال الفترة (2001-2016)، نتيجة لما تفسره قيمة t الإحصائية المبينة بالجدول أعلاه (0.164)، التي تشير بأن الأثر غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5% بسبب أن قيمة (t) الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة (0.05%)، وهذه النتيجة تؤكد أيضاً قيمة (R<sup>2</sup>) التي تشير إلى أن تمويل البنك العربي الإسلامي لا يفسر سوى (13.40%) من التغيرات التي حدثت على مؤشر البطالة، وبدرجة حساسية قليلة جداً تمثلت بقيمة بيتا النموذج (b) التي بلغت (-0,0009)، وبناءً على هذه النتائج ترفض الفرضية السادسة وتقبل الفرضية البديلة عنها لتصبح على النحو التالي: "لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند (α=0.05) للتمويل في البنك العربي الإسلامي على البطالة".

لقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي على التضخم وعلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وعلى البطالة خلال فترة الدراسة، ولبيان أثر التمويل بشكل مفصل ودقيق؛ قمنا بتحليل أثر التمويل لقطاعات المختلفة على المتغيرات الاقتصادية التضخم والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والبطالة، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول الآتية:

## جدول رقم (13)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر تمويل القطاعات في البنك الإسلامي الأردني على التضخم خلال الفترة الزمنية (2001-2016)

المتغير المستقل تمويل قطاعات البنك الإسلامي الأردني	دلالة t الإحصائية	قيمة b	دلالة f الإحصائية	قيمة R <sup>2</sup>	قيمة D-W
الزراعة	.463	-.232	.349	.652	2.298
الصناعة والتعدين	.419	-.058			
التجارة العامة	.034	.024			
الإنشاءات وقطاع الإسكان	.040	-.047			
خدمات النقل وتمويل شراء السيارات	.302	.015			
السياحة والفنادق والمطاعم	.862	.153			
الخدمات والمرافق العامة	.152	.020			
أغراض أخرى	.220	-.040			

المتغير التابع: التضخم \* لا يوجد ارتباط ذاتي لأن قيمة (D-W) تقع بين (1.140 و 2.860) وهي مقبولة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

يظهر من الجدول رقم (13)، وجود أثر دال إحصائياً لتمويل البنك الإسلامي الأردني لقطاعي التجارة العامة والإنشاءات وقطاع الإسكان، على التضخم خلال الفترة (2001-2016)، نتيجة لما تفسره قيمة t الإحصائية المبينة بالجدول أعلاه (0.034) و(0.040) للقطاعين على التوالي، أي أن توجيه البنك الإسلامي الأردني التمويل وبشكل كبير -كما بينا سابقاً في جدول رقم (1) -للإنشاءات وقطاع الإسكان بالدرجة الأولى، ثم قطاع التجارة العامة يؤثر على التضخم، وذلك نتيجة لتوسع البنك الإسلامي الأردني في المربحات. بينما تشير النتائج إلى عدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لتمويل البنك الإسلامي الأردني في قطاعات (الزراعة، الصناعة والتعدين، خدمات النقل وتمويل شراء السيارات، السياحة والفنادق والمطاعم، الخدمات والمرافق العامة، أغراض أخرى) على التضخم خلال الفترة (2001-2016)، نتيجة لما تفسره قيمة (t) الإحصائية المبينة بالجدول أعلاه التي هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05%).

## جدول رقم (14)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر تمويل القطاعات في البنك الإسلامي الأردني على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (2001-2016)

المتغير المستقل تمويل قطاعات البنك الإسلامي الأردني	دلالة t الإحصائية	قيمة b	دلالة f الإحصائية	قيمة R <sup>2</sup>	قيمة D-W
الزراعة	.946	.025	.151	.762	2.046
الصناعة والتعدين	.578	-.047			
التجارة العامة	.271	.017			
الإنشاءات وقطاع الإسكان	.146	-.044			
خدمات النقل وتمويل شراء السيارات	.298	.017			
السياحة والفنادق والمطاعم	.496	-.722			
الخدمات والمرافق العامة	.207	.021			
أغراض أخرى	.061	-.079			

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية \* لا يوجد ارتباط ذاتي لأن قيمة (D-W) تقع بين (1.140 و 2.860) وهي مقبولة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

يظهر من الجدول رقم (14)، عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% لتمويل البنك الإسلامي الأردني للقطاعات المختلفة على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2016) نتيجة لما تفسره قيمة (t) الإحصائية المبينة بالجدول أعلاه التي هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05%).

#### جدول رقم (15)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر تمويل القطاعات في البنك الإسلامي الأردني على البطالة خلال الفترة الزمنية (2001-2016)

قيمة *D-W	قيمة R <sup>2</sup>	دلالة f الإحصائية	قيمة b	دلالة t الإحصائية	المتغير المستقل تمويل قطاعات البنك الإسلامي الأردني
2.795	.191	.986	-0.281	.775	الزراعة
			-0.114	.611	الصناعة والتعدين
			.016	.676	التجارة العامة
			-0.056	.460	الإنشاءات وقطاع الإسكان
			.043	.331	خدمات النقل وتمويل شراء السيارات
			.290	.917	السياحة والفنادق والمطاعم
			.027	.517	الخدمات والمرافق العامة
			-0.011	.906	أغراض أخرى

المتغير التابع: البطالة \* لا يوجد ارتباط ذاتي لأن قيمة (D-W) تقع بين (1.140 و 2.860) وهي مقبولة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

يبين الجدول رقم (15) عدم وجود أثر دال إحصائياً لتمويل البنك الإسلامي الأردني في القطاعات المختلفة على البطالة خلال الفترة (2001-2016)، نتيجة لما تفسره قيمة (t) الإحصائية المبينة بالجدول أعلاه التي هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05%).

#### جدول رقم (16)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر تمويل القطاعات في البنك العربي الإسلامي على التضخم خلال الفترة الزمنية (2001-2016)

قيمة *D-W	قيمة R <sup>2</sup>	دلالة f الإحصائية	قيمة b	دلالة t الإحصائية	المتغير المستقل تمويل قطاعات البنك العربي الإسلامي
2.248	0.472	0.829	2.891	.487	صناعة وتعدين
			.379	.482	زراعة
			-0.523	.442	إنشاءات
			-0.057	.547	تجارة عامة
			.013	.929	خدمات النقل
			-0.748	.696	تمويل شراء عقارات
			.082	.722	تمويل سيارات
			.073	.835	تمويل السلع الاستهلاكية
-0.063	.677	أغراض أخرى			

المتغير التابع: التضخم \* لا يوجد ارتباط ذاتي لأن قيمة (D-W) تقع بين (0.910 و 3.090) وهي مقبولة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

يظهر من الجدول رقم (16) عدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لتمويل البنك العربي الإسلامي في القطاعات المختلفة على التضخم خلال الفترة (2001-2016)، نتيجة لما تفسره قيمة (t) الإحصائية المبينة بالجدول أعلاه التي هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05%).

## جدول رقم (17)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن اثر تمويل القطاعات في البنك العربي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (2001-2016)

قيمة D- W	قيمة R <sup>2</sup>	دلالة f الإحصائية	قيمة b	دلالة t الإحصائية	المتغير المستقل تمويل قطاعات البنك العربي الإسلامي
1.874	.715	.373	7.719	0.115	صناعة وتعددين
			.216	.698	زراعة
			-.677	.351	إنشاءات
			-.051	.605	تجارة عامة
			.110	.487	خدمات النقل
			-.744	.711	تمويل شراء عقارات
			.049	.839	تمويل سيارات
			.074	.842	تمويل السلع الاستهلاكية
			-.020	.898	أغراض أخرى

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية \* لا يوجد ارتباط ذاتي لأن قيمة (D-W) تقع بين (0.910 و 3.090) وهي مقبولة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

يظهر من الجدول رقم (17) عدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لتمويل البنك العربي الإسلامي للقطاعات المختلفة على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2001-2016)، نتيجة لما تفسره قيمة (t) الإحصائية المبينة بالجدول أعلاه التي هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05%).

## جدول رقم (18)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن اثر تمويل القطاعات في البنك العربي الإسلامي على البطالة خلال الفترة الزمنية (2001-2016)

قيمة D- *W	قيمة R <sup>2</sup>	دلالة f الإحصائية	قيمة b	دلالة t الإحصائية	المتغير المستقل تمويل قطاعات البنك العربي الإسلامي
2.775	.423	.885	-3.510	.692	صناعة وتعددين
			1.047	.377	زراعة
			-1.117	.448	إنشاءات
			-.057	.777	تجارة عامة
			.131	.681	خدمات النقل
			-3.002	.478	تمويل شراء عقارات
			-.558	.287	تمويل سيارات
			.125	.870	تمويل السلع الاستهلاكية
			-.013	.969	أغراض أخرى

المتغير التابع: البطالة \* لا يوجد ارتباط ذاتي لأن قيمة (D-W) تقع بين (0.910 و 3.090) وهي مقبولة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

يبين الجدول رقم (18) عدم وجود أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة 5% لتمويل البنك العربي الإسلامي في القطاعات المختلفة على البطالة خلال الفترة (2001-2016)، نتيجة لما تفسره قيمة (t) الإحصائية المبيّنة بالجدول أعلاه التي هي أكبر من مستوى الدلالة (0.05%) لجميع القطاعات.

### النتائج

1. يتميز التمويل الإسلامي بأنه يقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، ويقوم بمساعدة الأفراد والشركات على شراء السلع والخدمات الحقيقية، ويسهم بدور هام في التنمية الاقتصادية، بينما يؤدي التمويل التقليدي إلى تركّز الثروة وارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة التضخم، ويعدّ عقبة أمام الاستثمار الحقيقي.
2. من خصائص المصارف الإسلامية، الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية وأنشطتها الاستثمارية، العدالة في توزيع الأرباح، تعزيز التمويل والاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. تعدّ المصارف الإسلامية أداة هامة لجذب المدخرات، كما يعمل التمويل المصرفي الإسلامي على توسيع قاعدة الاستثمار، وذلك لاعتماده في توظيف الموارد على إقامة المشروعات الاستثمارية من خلال أسلوبي المضاربة والمشاركة.
4. إن الجزء الأكبر من التمويل في البنوك الإسلامية الأردنية موجه للإنشاءات وقطاع الإسكان، يليه قطاع التجارة العامة، ثم تمويل خدمات النقل وتمويل شراء السيارات.
5. تزايد حجم الموجودات في البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة وبمعدلات نمو إيجابية، بينما شهدت موجودات البنك العربي الإسلامي الدولي تزايداً في قيمتها في أغلب سنوات الدراسة، باستثناء عام 2005م وعام 2011م.
6. شهد حجم التمويل والاستثمار في البنك الإسلامي الأردني تزايداً خلال الفترة من (2001-2016) باستثناء عام 2003، فقد شهد تراجعاً في التمويل والاستثمار، بينما اختلف حجم التمويل والاستثمار ارتفاعاً وانخفاضاً في البنك العربي الإسلامي الدولي خلال نفس الفترة.
7. تزايد إجمالي الموارد في البنك الإسلامي الأردني تزايداً مستمراً خلال الفترة من (2001-2016)، بينما شهد حجم الموارد الإجمالية في البنك العربي الإسلامي الدولي تزايداً خلال نفس الفترة باستثناء الأعوام 2002م، 2005م و2011م، فقد شهدت تراجعاً في حجم الموارد الإجمالية، كما أن نسبة الموارد الخارجية إلى إجمالي الموارد في البنكين، شكلت النسبة الأكبر مقارنة بالموارد الداخلية إلى إجمالي الموارد.
8. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل في البنك العربي الإسلامي الدولي على التضخم، بينما يوجد أثر لتمويل البنك الإسلامي الأردني لقطاع التجارة العامة والإنشاءات وقطاع الإسكان على التضخم.
9. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على الناتج المحلي الإجمالي، كما لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل في البنك العربي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي.
10. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل في البنك الإسلامي الأردني على البطالة، كما لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمويل في البنك العربي الإسلامي على البطالة.

### التوصيات

1. توجيه التمويل في المصارف الإسلامية الأردنية إلى المشروعات الحقيقية، من خلال ضبط أولويات المجتمع وتوجيه التمويل بحسب هذه الأولويات.
2. تفعيل الصيغ المخاطرة مثل المشاركة والمضاربة، بما يسهم في تحقيق أهداف العمل المصرفي الإسلامي وأهداف المجتمع الاقتصادية.
3. على المصارف الإسلامية الأردنية تقديم التمويل طويل الأجل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، لتشمل القطاعات الإنتاجية التي تعمل على زيادة الإنتاج والتقليل من البطالة.
4. ضرورة توجه المصارف الإسلامية إلى التمييز بين العملاء على أساس التمويل الممنوح والانحياز للتمويلات الإنتاجية.
5. ضرورة نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتسليل الضوء على الجانب الادخاري والاستثماري لهذه البنوك.

6. ضرورة توجه البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين فرص التوظيف والإسهام في التخفيف من البطالة.
7. ضرورة تطوير صناعة الهندسة المالية وابتكار أدوات مالية حديثة، تتماشى مع ضوابط الشريعة الإسلامية وتسهم في التأثير الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
8. البحث المستمر عن مشروعات استثمارية ناجحة من خلال اعتماد الأساليب الحديثة في دراسات الجدوى، وتقويم المشروعات لدرء المخاطر، والمساهمة في البرامج أو الصناديق أو المحافظ الاستثمارية، أو أي وسيلة لتوظيف واستغلال السيولة الفائضة في البنوك الإسلامية.
9. ضرورة تعاون المصارف الإسلامية فيما بينها محلياً للقيام بدور اقتصادي واجتماعي أكثر فاعلية، وتعزيز العمل المشترك بينها.

### الهوامش

- <sup>1</sup> Al-Fawwaz, Turki M.; Alawneh, Ateyah M.; Shawaqfeh George N. (2015). The Impact of Islamic Finance on Some Macroeconomic Variables. (A case study of Jordan Islamic Bank, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. 7, No. 1.
- 2 البريشي، إسماعيل محمد، (2011م). المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مؤتمراً للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس والعشرون، العدد السابع.
- 3 الرفيق، محمد يحيى، (2010م). أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع وتحديات المستقبل، صنعاء- اليمن، 20-21 مارس 2010.
- 4 المشهراوي، (2003م). دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية على البنوك الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة غزة.
- 5 العقول، محمد علي محمد، (1993م). دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الإسلامي في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.
- 6 هيك، عبد العزيز فهمي، (1986م). موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، ص329.
- 7 حميد، محمد عثمان إسماعيل، (1983م). أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار، دار النهضة العربية، ص10.
- 8 صالح، مفتاح، (2005م). محاضرات المالية الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص2. حميد، محمد عثمان إسماعيل، أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار، مرجع سابق، ص11-12.
- 9 مُعلا، سلمان عبد الله، (2015م). التمويل والمؤسسات التمويلية: مفهوم وأهداف وسياسات، دار أمجد للنشر والتوزيع، ص31.
- 10 السبهاني، عبد الجبار، (2011م). الوجيز في التمول والاستثمار وضعياً وإسلامياً، مطبعة حلاوة، إربد، ص34-37.
- 11 عبادة، إبراهيم عبد الحليم، وآخرون، (2011م). رأس المال المخاطر وعلاقته بالتمويل الإسلامي، مجلة جامعة القصيم العلمية (العلوم الشرعية)، ص17 وما بعدها.
- 12 يوسف، نادية جودت، (2018م). محددات التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن: دراسة قياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ص102.
- 13 عبادة، إبراهيم عبد الحليم، أبو دلو، أنوار. (2015م)، الصيرفة الإسلامية ودورها في الوقاية من تعثر الديون، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 12، العدد 2.
- 14 السبهاني، عبد الجبار، (2011م). الوجيز في التمول والاستثمار وضعياً وإسلامياً، مرجع سابق، ص34-37.
- 15 عبادة، إبراهيم عبد الحليم، أبو دلو، أنوار. (2015م)، الصيرفة الإسلامية ودورها في الوقاية من تعثر الديون، مرجع سابق، ص17 وما بعدها.
- 16 Warde, Ibrahim. (2000). Islamic Finance in the Global Economy. Edinburgh: Edinburgh University Press, pepinsky, T.B. (2011). The Demand for Islamic banking: piety class and global identity. Working paper, Cornell University.
- 17 قحف، منذر، (1991م). مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث جده، ص12.
- 18 قحف، منذر، (2002م). عوامل نجاح المصارف الإسلامية، ورقة بحثية من موقع:



[http://monzer.kahf.com/papers/arabic/Success Factors of Islamic banks Publication\\_Version.pdf](http://monzer.kahf.com/papers/arabic/Success Factors of Islamic banks Publication_Version.pdf).

- 19 عبادة، إبراهيم عبد الحليم، (2008م). تمويل التبادل التجاري في الدول الإسلامية (البنك الإسلامي للتنمية نموذجاً)، دار النفائس، الأردن.
- 20 تقرير مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية حول الأزمة المالية العالمية، النظام المالي الإسلامي والصيرفة، 2009م، ص8-9.
- 21 ميثم، صاحب عجام، (2001م). نظرية التمويل والتمويل الدولي، ج1، ص42-43.
- 22 بشارت، هيا، (2008م). التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس، عمان-الأردن، ص68-87.
- طايل، مصطفى، (1999م). القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، ص187-2011. مشهور، أميرة، (1991م). الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، ص286. عبد القادر، محمد صالح، (1997م). نظريات التمويل الإسلامي، عمان، دار الفرقان، ص101. حمود، سامي، (1982م). تطوير الأعمال المصرفية، ط2، مطبعة الشرق، عمان، 472-473. أحمد، شوقي دنيا، (1984م). تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص52.
- 23 جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، 2015م.
- 24 قحف، منذر، (2002م). عوامل نجاح المصارف الإسلامية، ورقة بحثية من موقع: <http://islamfin.go-forum.net/t715-topic>.
- 25 عبادة، إبراهيم، (2008م). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، ص17.
- 26 الزحيلي، وهبة، (2007م). المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق-سورية، ص516.
- 27 دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن (2015م). جمعية البنوك في الأردن، ص19.
- 28 الزحيلي، وهبة، المعاملات المالية المعاصرة، مرجع سابق، ص518.
- 29 عريقات، حربي؛ عقل، سعيد، (2012م). إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، ص92.
- 30 عريقات، حربي؛ عقل، سعيد، (2012م). إدارة المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص92-93.
- 31 خريوش، حسين علي ومحمود حسين، وعبد المعطي، ومحفوظ أحمد، (1995م). الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية، عمان، ص136.
- 32 ميثم، صاحب عجام، (2001م). نظرية التمويل والتمويل الدولي، مرجع سابق، ص43.
- 33 أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، (2014م). أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إرد-الأردن، ص43.
- 34 يوسف، نادية جودت، (2018م). محددات التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن: دراسة قياسية، مرجع سابق، ص50-51.
- 35 أبو زيد، محمد عبد المنعم، (2000م). نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ص364.
- 36 أبو زيد، محمد عبد المنعم، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص356.
- 37 بلحاج، طارق، (2011م). مشكلة الخطر الأخلاقي في البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية، الجزائر، ص7.
- 38 جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، 2015م. أنظر جمعية البنوك في الأردن، دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن عام 2015م والصادر عن جمعية البنوك في الأردن.
- 39 أبو زيد، محمد عبد المنعم، نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص375.
- 40 الكتاني، عمر، (2002م). دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية، <https://archive.islamonline.net/?p=9155>.
- 41 عيسى، موسى آدم. (1993م). آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دلة البركة، جدة، ص150.
- 42 السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف، (1999م). التمويل الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص99.
- 43 السبهاني، عبد الجبار، (2014م). الوجيز في المصارف الإسلامية، ط1، إرد، الأردن، ص62-63.
- 44 السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف، التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص99.
- 45 خلف، فليح حسن، (2006م). البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديث، الاردن، ص169.
- 46 خلف، فليح حسن، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص268.
- 47 عبد، أحمد ياسين؛ محمد، عزيز إسماعيل، (2013م). التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص471.
- 48 السبهاني، عبد الجبار، (2016م). مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، إرد، مطبعة حلاوة، ص255.
- 49 الكتاني، عمر، (2002م). دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية، مرجع سابق.

- 50 السبهاني، عبد الجبار، (2014)، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مجلة الشريعة والقانون، الشارقة، العدد 14، ص189.
- 51 السبهاني، عبد الجبار، (2014م). الوجيز في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص62. حجاب، محمد زيد (1990م). المصارف الإسلامية دراسة للمشروع الاقتصادي في إطار الصحة الإسلامية المعاصرة، آفاق اقتصادية، الإمارات، عدد52، ص44.
- 52 خلف، فليح حسن، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص269.
- 53 السبهاني، عبد الجبار، مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص255.
- 54 الغريب، ناصر، (2001م). أصول المصرفية الإسلامية، وقضايا التشغيل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط2، ص157.
- 55 شابرا، محمد عمر، (1996م). الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، رقم 14، ص390.
- 56 الزرقا، محمد أنس، الأزمة المالية العالمية: المديونية المفرطة سببا والتمويل الإسلامي بديلا، المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1-2 كانون الأول، 2010، ص15. <http://iefpedia.com/arab/wp-B1%D9%82%D8%A7.pdf>.
- 57 العوضى، رفعت، (1981م)، ضوابط ومعايير الاستثمار في المنهج الإسلامي، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، العدد 21، يونيو 1981م، ص22.
- 58 التونسي، المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، (2010م). مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس- ليبيا، ص28.
- 59 التونسي، المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص17.
- 60 الفسفوس، فؤاد، (2010م). البنوك الإسلامية، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص181-182. الجندي، محمد الشحات (1996م). القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، ط1، القاهرة، 1417هـ، ص117.
- 61 شابرا، محمد عمر، (1996م). الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص233-234.
- 62 أبو عويمر، جهاد عبد الله، (1986م). الترشيد الشرعي للبنوك، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ص37.
- 63 صديقي، محمد نجات الله، (1982م). لماذا المصارف الإسلامية، ترجمة رفيق المصري، المركز العالمي لأبحاث العالم الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، سلسلة المطبوعات العربية، ص26.
- 64 دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، جمعية البنوك في الاردن، 2015م، ص19.
- 65 دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، مرجع سابق، ص24.
- 66 دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، مرجع سابق، ص27.
- 67 Palta, Mari, 2003 , Quantitative methods in population health: Extensions of ordinary regression, USA, John Wiley & Sons., 6
- 68 Berk, Richard A., 2003, Regression analysis: A constructive critique, USA, Sage publication Inc., 144

### المصادر والمراجع

- أحمد، شوقي دنيا، (1984م). تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- البريشي، إسماعيل محمد، (2011م). المصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس والعشرون، العدد السابع.
- بشارت، هيا، (2008م). التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ط1، دار النفائس، عمان-الأردن.
- بلحاج، طارق، (2011م). مشكلة الخطر الأخلاقي في البنوك الإسلامية، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير الاقتصادي الإسلامي، جامعة غرداية، الجزائر.
- البنك المركزي الأردني، (2016م). التقرير السنوي الثالث والخمسون، مطبعة البنك المركزي الأردني.
- تقرير مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية حول الأزمة المالية العالمية، النظام المالي الإسلامي والصيرفة، 2009م.
- التونسي، المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، (2010م). مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس- ليبيا.

- جمعية البنوك في الأردن، التقرير السنوي، 2015م.
- جمعية البنوك في الأردن، دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن عام 2015م والصادر عن جمعية البنوك في الأردن.
- الجندي، محمد الشحات (1996م). القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، ط1، القاهرة، 1417هـ.
- حجاب، محمد زيد (1990م). المصارف الإسلامية دراسة للمشروع الاقتصادي في إطار الصحة الإسلامية المعاصرة، آفاق اقتصادية، الإمارات، عدد52.
- حمود، سامي، (1982م). تطوير الأعمال المصرفية، ط2، مطبعة الشرق، عمان -الأردن.
- حميد، محمد عثمان إسماعيل، (1983م). أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار، ط1، دار النهضة العربية.
- خريوش، حسين علي ومحمود حسين، وعبد المعطي، ومحفوظ أحمد، (1995م). الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية، ط1، عمان -الأردن.
- خلف، فليح حسن، (2006م). البنوك الإسلامية، ط1، عالم الكتب الحديث، الاردن.
- دليل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن (2015م). جمعية البنوك في الاردن.
- الرفيق، محمد يحيى، (2010م). أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع وتحديات المستقبل، صنعاء- اليمن، 20-21 مارس 2010.
- الزحيلي، وهبة، (2007م). المعاملات المالية المعاصرة، ط4، دار الفكر، دمشق-سورية.
- الزرقا، محمد أنس، (2010). الأزمة المالية العالمية: المديونية المفرطة سببا والتمويل الإسلامي بديلا، المؤتمر العلمي الدولي الأول بعنوان: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1-2 كانون الأول، 2010.
- <http://iefpedia.com/arab/wp-B1%D9%82%D8%A7.pdf>.
- أبو زيد، محمد عبد المنعم، (2000م). نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.
- السبهاني، عبد الجبار، (2011م). الوجيز في التمول والاستثمار وضعياً وإسلامياً، ط1، مطبعة حلاوة، إرد - الأردن.
- السبهاني، عبد الجبار، (2014م). الوجيز في المصارف الإسلامية، ط1، إرد، الأردن.
- السبهاني، عبد الجبار، (2014)، عدالة التوزيع والكفاءة الاقتصادية في النظم الوضعية والإسلام، مجلة الشريعة والقانون، الشارقة، العدد 14.
- السبهاني، عبد الجبار، (2016م). مدخل إسلامي إلى النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، مطبعة حلاوة، إرد - الأردن.
- السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف، (1999م). التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- شابرا، محمد عمر، (1996م). الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، رقم 14.
- صالح، مفتاح، (2005م). محاضرات المالية الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- صديقي، محمد نجاة الله، (1982م). لماذا المصارف الإسلامية، ترجمة رفيق المصري، المركز العالمي لأبحاث العالم الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، سلسلة المطبوعات العربية.
- طايل، مصطفى، (1999م). القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مطابع غباشي، القاهرة.
- عبادة، إبراهيم عبد الحليم، أبو دلو، أنوار. (2015م)، الصيرفة الإسلامية ودورها في الوقاية من تعثر الديون، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 12، العدد 2.
- عبادة، إبراهيم عبد الحليم، (2008م). تمويل التبادل التجاري في الدول الإسلامية (البنك الإسلامي للتنمية نموذجاً)، ط1، دار النفائس، الأردن.
- عبادة، إبراهيم، (2008م). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس، عمان- الأردن.
- عبادة، إبراهيم عبد الحليم، وآخرون، (2017م). رأس المال المخاطر وعلاقته بالتمويل الإسلامي، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم العلمية، المجلد (10)، العدد(4).
- عبد القادر، محمد صالح، (1997م). نظريات التمويل الإسلامي، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- عبد، أحمد ياسين؛ محمد، عزيز إسماعيل، (2013م). التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
- عجام، ميثم صاحب، (2001م). نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن.
- عريقات، حربي؛ عقل، سعيد، (2012م). إدارة المصارف الإسلامية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- العقول، محمد علي محمد، (1993م). دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الإسلامي في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.
- العوضي، رفعت، (1981م)، ضوابط ومعايير الاستثمار في المنهج الإسلامي، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية،

القاهرة، العدد 21، يونيو 1981م.

- أبو عويمر، جهاد عبد الله، (1986م). الترشيد الشرعي للبنوك القائمة، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- عيسى، موسى آدم. (1993م). آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، مجموعة دلة البركة، جدة.
- الغريب، ناصر، (2001م). أصول المصرفية الإسلامية، وقضايا التشغيل، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، (2014م). أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد-الأردن.
- الفسفوس، فؤاد، (2010م). البنوك الإسلامية، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- قحف، منذر، (1991م). مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث، جده.
- قحف، منذر، (2002م). عوامل نجاح المصارف الإسلامية، ورقة بحثية من موقع:  
[http://monzer.kahf.com/papers/arabic/Success\\_Factors\\_of\\_Islamic\\_banks\\_Publication\\_Version.pdf](http://monzer.kahf.com/papers/arabic/Success_Factors_of_Islamic_banks_Publication_Version.pdf).
- الكتاني، عمر، (2002م). دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية.  
<https://archive.islamonline.net/?p=9155>
- المشهوراي، (2003م). دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية على البنوك الإسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة غزة.
- مشهور، أميرة، (1991م). الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- مُعلا، سلمان عبد الله، (2015م). التمويل والمؤسسات التمويلية: مفهوم وأهداف وسياسات، ط1، دار أمجد للنشر والتوزيع.
- هيكل، عبد العزيز فهمي، (1986م). موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، ط2، دار النهضة العربية، بيروت.
- يوسف، نادية جودت، (2018م). محددات التمويل المصرفي الإسلامي في الأردن: دراسة قياسية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن.
- Al-Fawwaz, Torki M.; Alawneh, Ateyah M.; Shawaqfeh George N. (2015). The Impact of Islamic Finance on Some Macro Economic Variables. (*A case study of Jordan Islamic Bank, Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, Vol. 7, No. 1.
- Berk, Richard A., Regression analysis: A constructive critique, (2003). USA, Sage publication Inc..
- Palta, Mari, Quantitative methods in population health: Extensions of ordinary regression, (2003). USA, John Wiley & Sons.
- Warde, Ibrahim. (2000). Islamic Finance in the Global Economy. Edinburgh: Edinburgh University Press, pepinsky, T.B. (2011). The Demand for Islamic banking: piety class and global identity. Working paper, Cornell University.

## **The Economic Importance of Islamic Bank Financing in Jordan (A Case study of: Jordan Islamic Bank and Islamic International Arab Bank)**

*Ibrahim Abed Alhaleem Abadeh, Maysa'a Munir Milhem \**

### **Abstract**

This study aims to clarify the economic importance of Islamic finance in Jordan by measuring its impact on savings, investment, unemployment, inflation and GDP during the period 2001-2016. The regression analysis was used to measure this effect. The results show that there was no statistically significant effect of Islamic finance on Islamic International Arab Bank on Inflation, GDP, and unemployment, but there was a statistically significant effect of Islamic finance (public commerce sector and housing sector) on Jordan Islamic bank on inflation, and there was no statistically significant effect of Islamic finance of Jordan Islamic bank on unemployment and GDP. The study also found that the most of Jordanian Islamic banks financing was directed to construction and housing sector, followed by the general trade sector. Other than that, the ratio of external resources to total resources was larger than the ratio of internal resources to total resources. The study therefore recommends that Jordanian Islamic banks need to grant financing to different economic sectors and to direct financial resources to invest more in real projects to achieve the desired economic objectives of Islamic-bank finance.

**Keywords:** Islamic Finance, Investment, Islamic Banks, Inflation, Unemployment, Gross Domestic Product.

---

\* Faculty of Sharia and Islamic Studies. Received on 28/11/2018 and Accepted for Publication on 9/5/2019.